وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

عنوان المذكرة :

تسيير الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة المؤسسة الوطنية للبلاستيك والمطاط وحدة المدية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص محاسبة

من إعداد الطالب:

- بوعيشاوي حمزة

تحت إشراف الدكتور:

- سعداوي موسى

لجنة المناقشة :

- الدكتور: سالمي رشيد ..... رئيسا.
- الدكتور: سعداوي موسى ..... مشرفا ومقررا.
- الدكتور: بن عمور سمير..... عضوا ممتحنا.

السنة الجامعية : 2016/2015.

كلمة شكر

الحمد لله الذي وفقني ومكنني من إتمام هذه المذكرة، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه

﴿إنما أمره إذا أراد شيئًا أن يقول له كن فيكون﴾

فالحمد لله أوله وآخره.

يسعدني أن أتقدم بشكري وتقديري وامتناني وعرفاني بالجميل إلى الأستاذ المشرف الدكتور السعداوي موسى لما أسداه لي من نصائح وتوجيهات، وكان له الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى العاملين بمكتبة الكلية بما قدموه من مساعدات لإنجاز هذا العمل .

وأتقدم بالشكر إلى جميع عمال مؤسسة البلاستيك والمطاط وحدة المدية من خلال ما قدموه من معلومات .

وأشكر كل من ساهم في هذا العمل وساعدني لإتمامه .

الإهداء

إلى التي حملتني وهنًا على وهن، ووفرت لي شروط الراحة التامة، أمي العزيزة حفظها الله.

إلى الذي حثني على العلم والاجتهاد كل هذه السنين أبي الكريم حفظه الله.

إلى إخوتي وأختي وكل أفراد عائلتي .

إلى زملائي في الدراسة .

إلى كل من ساهم في هذا العمل من بعيد أو من قريب.

إلى كل طالب علم .

الملخص

الملخص :

تعرف المؤسسة الاقتصادية منذ نشأتها تطورات اقتصادية واجتماعية وهيكلية مهمة، تؤثر على هيكلها المالي بشكل كبير، حيث تسعى المؤسسة دائما إلى مجابهة تلك التطورات سواء عن طريق إعادة هيكلها المالي أو تنظيم ذممها المالية، كما تسعى إلى تطوير نشاطها خلال السنة وبالأخص نشاطها الاستغلالي، كل هذه العوامل تؤدي إلى صرف مبالغ مالية كبيرة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية المسطرة .

فنشاط الاستغلال في المؤسسة يتطلب بالإضافة إلى القيم الثابتة توفير مجموعة من العناصر، وهي المخزونات والمدينون وهذه العملية تولد مصادر أموال قصيرة الأجل ومتجددة تتمثل في الموردين أو التسبيقات الممنوحة من الموردين، هذه المصادر لا تكفي لتمويل كل الأصول المتداولة للاستغلال وإنما جزء كبير منها، ويسمى الجزء المتبقي بالاحتياجات المالية لدورة الاستغلال، لذلك على المؤسسة البحث عن مصادر تمويل جديدة لتغطيتها سواء الداخلية والمتمثلة في التمويل الذاتي أو الخارجية والمتمثلة في القروض البنكية وقروض الإيجار وغيرها .

دورة الاستغلال في المؤسسة الاقتصادية تتكون من ثلاثة أنشطة رئيسية تقوم بها المؤسسة وهي الشراء، الإنتاج، البيع، وتختلف أنشطة الدورة باختلاف طبيعة نشاط المؤسسة .

وحتى يتسنى للمؤسسة القيام بهذه الأنشطة التشغيلية عليها توفير الأموال اللازمة لذلك، لأن ما يميز دورة الاستغلال أنها تبدأ بالنقد وتنتهي بالنقد .

Résumé

Résumé :

La société économique connais des importantes évolutions économique depuis sa création sois sur son coté sociologique ou économique et structurel, affectant la structure financière de manière significative, où l'organisation est toujours à la recherche pour contrer ces évolutions, que ce soit à travers la restructurations ou la réglementation de ces flux financière , cherche également à développer ses activités au cours de l'année et en particulier son exploitation, tous ces facteurs conduisant à échanger de grosses sommes d'argent dans le but d'atteindre les objectifs économiques et sociaux planifier .

L'activité d'exploitation dans les entreprise exige en plus des valeurs fixes offrent une gamme d'éléments, à savoir les stocks et les créances et le processus sources à coure terme et des fonds renouvelables qui se traduise a travers les fournisseurs ou aux avances consenties par les fournisseurs, ces sources ne sont pas suffisantes pour financer tous les actifs exploitables négociés, mais une grande partie d'entre eux, et a propos des autres besoins financiers restants pour le cycle d'exploitation, de sorte que l'organisation doit rechercher de nouvelles sources de financement pour couvrir à la fois interne par l'auto financement ou de prêts bancaires étrangers, et des prêts de locations autres financements.

Le cycle de l'exploitation dans l'organisation économique se compose de trois principales activités menées par l'institution, un achat, la production, les ventes et les activités varient en fonction de la nature de l'activité de la session de l'entreprise.

Pour que l'organisation peut faire ces activités opérationnelles, elle doit se doter des fonds nécessaires, parce que ce qui distingue le cycle d'exploitation, c'est qu'il commence et se termine avec la monnaie en espèces.

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(2 - 1)	دورة الاستغلال للمؤسسة الاقتصادية	31
(2 - 2)	تصنيفات مصادر التمويل	40
(3 - 1)	الوحدات التابعة للمؤسسة الوطنية للبلاستيك والمطاط	48
(3 - 2)	الهيكل التنظيمي لوحدة SOEXPLAST بالمدية	50

قائمة الجداول

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1 - 1)	الميزانية المالية	09
(1 - 2)	جدول حسابات النتائج	16
(1 - 3)	جدول التمويل	22
(3 - 1)	تعديل وترتيب الأصول الثابتة	54
(3 - 2)	تعديل وترتيب الأصول المتداولة	54
(3 - 3)	تعديل وترتيب الأموال الدائمة	55
(3 - 4)	تعديل وترتيب الخصوم المتداولة	56
(3 - 5)	الميزانية المالية للوحدة سنة 2013	56
(3 - 6)	الميزانية المالية للوحدة سنة 2014	57
(3 - 7)	تطور الأصول والخصوم للمؤسسة	58
(3 - 8)	رأس المال العامل	60
(3 - 9)	رؤوس الأموال العاملة	61
(3 - 10)	احتياجات رأس المال العامل	62
(3 - 11)	خزينة المؤسسة	63
(3 - 12)	النسب المالية للمؤسسة	63
(3 - 13)	نسب النشاط	65
(3 - 14)	جدول حسابات النتائج للوحدة سنة 2013 و 2014	67
(3 - 15)	تطور نتائج المؤسسة	68
(3 - 16)	جدول التمويل للمؤسسة	71
(3 - 17)	تغير مؤشرات التوازن المالي	72

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
كلمة شكر .	
إهداء .	
الملخص .	
الفهرس .	
قائمة الأشكال .	
قائمة الجداول .	
المقدمة العامة .	أ - ج
الفصل الأول : المؤسسة الاقتصادية وجداول الاستغلال .	
مقدمة الفصل .	02
المبحث الأول : ماهية المؤسسة الاقتصادية .	03
المطلب الأول : تعريف المؤسسة الاقتصادية .	03
المطلب الثاني : أهداف المؤسسة الاقتصادية .	04
المطلب الثالث : وظائف المؤسسة الاقتصادية .	05
المبحث الثاني : الميزانية المالية .	06
المطلب الأول : تعريف الميزانية المالية .	06
المطلب الثاني : الشكل القانوني للميزانية المالية .	07
المطلب الثالث : تحليل الميزانية المالية .	10
المبحث الثالث : تحليل جدول حسابات النتائج .	14
المطلب الأول : تعريف جدول حسابات النتائج .	14
المطلب الثاني : العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج .	14

المطلب الثالث : دراسة مختلف النتائج .	17
المبحث الرابع : جدول التمويل .	19
المطلب الأول : مفهوم جدول التمويل .	19
المطلب الثاني : هيكل جدول التمويل .	20
المطلب الثالث : تحليل جدول التمويل .	23
خلاصة الفصل.	26
الفصل الثاني : تحديد وتسيير الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال .	
مقدمة الفصل .	28
المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الاحتياجات المالية ودورة الاستغلال .	29
المطلب الأول : مفهوم الاحتياجات المالية .	29
المطلب الثاني : تعريف دورة الاستغلال .	30
المطلب الثالث : طبيعة الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال .	31
المبحث الثاني : تحديد الاحتياجات المالية وتسييرها .	32
المطلب الأول : تحديد احتياجات تمويل الاستغلال في المؤسسة .	32
المطلب الثاني : تغير الاحتياجات في التمويل للمؤسسة .	39
المطلب الثالث : تسيير الاحتياجات المالية للمؤسسة .	40
خلاصة الفصل .	43
الفصل الثالث : دراسة حالة المؤسسة الوطنية للبلاستيك والمطاط وحدة **soexplast**	
مقدمة الفصل .	45
المبحث الأول : تقديم مؤسسة البلاستيك والمطاط (وحدة المدية) .	46
المطلب الأول : التعريف بمؤسسة البلاستيك والمطاط .	46
المطلب الثاني : التعريف وحدة **soexplast** بالمدية .	48
المبحث الثاني : الميزانية المالية للمؤسسة .	53

قائمة المحتويات

المطلب الأول : إعداد الميزانية المالية للمؤسسة سنة 2013 و2014 .	53
المطلب الثاني : تحليل الميزانية المالية للمؤسسة .	58
المبحث الثالث : جدول حسابات النتائج للمؤسسة .	66
المطلب الأول : إعداد جدول حسابات النتائج للمؤسسة سنة 2013 و2014 .	66
المطلب الثاني : تحليل جدول حسابات النتائج للمؤسسة .	68
المبحث الرابع : جدول التمويل للمؤسسة سنة 2014 .	69
المطلب الأول : إعداد جدول التمويل للمؤسسة سنة 2014 .	70
المطلب الثاني : تحليل جدول التمويل للمؤسسة سنة 2014 .	72
خلاصة الفصل .	74
الخاتمة العامة .	76
قائمة المراجع .	80
الملاحق .	

المقدمة العامة

المقدمة:

إن المؤسسة تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل تحقيق الربح، وتعمل المؤسسة على تحقيق هذا الهدف من خلال الحرص على استغلال مواردها البشرية والمادية والمالية استغلالا أمثل، و في الإطار الصحيح، وذلك من خلال التخطيط والرقابة على الأموال المتاحة والتي يتم الحصول عليها من مختلف المصادر التي تمنح المؤسسة القدر الكافي من الأموال لمتابعة نشاطها بشكل جيد ومستمر خلال دورة الاستغلال .

ولعل أيضا من بين الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها إلى جانب الربح هي تطوير وتوسيع النشاط الرئيسي لها وكذلك احتلال مكانة أساسية وهامة في السوق وهذا من خلال تحسين الأداء وجودة المنتجات التي تقدمها المؤسسة وغيرها، مما يؤدي بالمؤسسة إلى تخصيص وصرف مبالغ مالية إضافية كبيرة أخرى على تلك الأعمال، إلا أن الأمر الرئيسي للمؤسسة هو تمويل النشاط العادي والأساسي خلال الدورة، حيث تعمل على توفير الأموال اللازمة ومصادر التمويل لاستمرار النشاط.

إلا أن المؤسسة قد تواجه خلال تلك الدورة بعض الصعوبات ولعل من أهم تلك الصعوبات حاجة المؤسسة إلى الأموال لتمويل استثماراتها الحالية والمستقبلية، حيث تلجأ المؤسسة إلى الأموال والبحث عن المصادر المالية لتغطية تلك الاحتياجات في الوقت المناسب من أجل تحقيق الأهداف المسطرة خلال الدورة .

وهذا ما يؤدي بنا إلى طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

" إلى أي مدى يمكن للمؤسسة التحكم في احتياجاتها المالية وتغطيتها خلال دورة الاستغلال لتحقيق أهدافها ؟" .

- وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية نوجزها فيما يلي :

1-ما المقصود بالاحتياجات المالية لدورة الاستغلال ؟

2-كيف يتم تحديد الاحتياجات المالية في المؤسسة ؟

3-ما هي الأساليب أو الطرق التي تعتمدها المؤسسة لتمويل احتياجاتها ؟

- الفرضيات :

1- يقصد بالاحتياجات المالية لدورة الاستغلال تلك المبالغ المالية التي تحتاج إليها المؤسسة لتغطية العجز خلال دورة الاستغلال من أجل استمرار نشاطها .

2- يتم تحديد الاحتياجات المالية في المؤسسة عن طريق حساب مجموعة من المؤشرات والنسب التي تساعد على معرفة وضعية المؤسسة .

3- يمكن للمؤسسة تمويل احتياجاتها المالية عن طريق التمويل الذاتي أي التمويل الداخلي أو عن طريق التمويل الخارجي.

- أهداف البحث :

تتمثل أهداف هذا البحث فيمايلي :

1- محاولة إظهار كيفية تحديد الاحتياجات المالية التي تواجه المؤسسة خلال ممارسة نشاطها .

2- محاولة تحديد أهم الطرق التي تلجأ إليها المؤسسة لتمويل احتياجاتها.

3- تبيان الأثر الناجم عن مواجهة المؤسسة لاحتياجات مالية خلال دورة الاستغلال.

- أهمية البحث :

1- الكشف عن الأسباب التي أدت إلى ظهور احتياجات مالية في دورة الاستغلال للمؤسسة.

2- إظهار طرق تحديد ومواجهة هذه المشاكل المالية بالنسبة للمؤسسة .

3- تقديم الإفادة للباحثين من خلال اعتماد هذه المذكرة كمرجع.

- أسباب إختيار الموضوع :

1-السبب الأول : التعرف على المشاكل المالية التي تعيق نشاط المؤسسة خلال دورة الاستغلال بسبب سوء تسيير الأموال والحلول الممكنة .

2- أما السبب الثاني : فهو يتمثل في الاهتمام بالموضوع إضافة إلى تناوله في المقاييس خلال المسار الدراسي .

- حدود الدراسة :

يتمثل الإطار الزماني والمكاني للدراسة في النقاط التالية :

1- نعتمد في دراستنا على معطيات سنة 2013 و2014 .

2- تمت الدراسة التطبيقية في المؤسسة الوطنية للبلاستيك والمطاط وحدة المدية.

- صعوبات البحث : من أبرز الصعوبات التي واجهتها كانت في القسم التطبيقي والتي تتمثل في صعوبة الحصول على المعطيات ذات العلاقة بالموضوع، وعدم تقديم الوثائق الكافية لدراسة الموضوع بطريقة جيدة، كما أنه كانت هناك صعوبة في الحصول على بعض المراجع خاصة فيما يتعلق بالتسيير المالي.

- هيكل عام للبحث :

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول هي :

- الفصل الأول : وتناول هذا الفصل المؤسسة الاقتصادية وجداول الاستغلال حيث تم التطرق فيه إلى ماهية المؤسسة الاقتصادية كمبحث أول، أما المبحث الثاني والثالث والرابع فتم التطرق إلى جداول الاستغلال المتمثلة في الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وكذلك جدول التمويل من خلال تعريف كل منهم والعناصر المتضمنة في كل جدول وتحليلها .

- الفصل الثاني : وتناول هذا الفصل تحديد وتسيير الاحتياجات المالية خلال دور الاستغلال حيث تم التطرق فيه إلى المفاهيم العامة حول الاحتياجات المالية ودورة الاستغلال كمبحث أول، أما المبحث الثاني فتم التطرق إلى كيفية تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة وكيفية تسييرها .

- الفصل الثالث : حيث تم التطرق في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي والذي كانت مؤسسة البلاستيك والمطاط بالمدية (وحدة Soexplast) والتي كانت نموذجا للدراسة من أجل تطبيق ما تطرقنا إليه في الجانب النظري .

- الدراسات السابقة :

هناك بعض الدراسات السابقة والقريبة من موضوعنا ومنها :

- قربة معمر، التشخيص المالي والاقتصادي ودوره في بناء الأهداف في مؤسسة مطاحن الأغواط، مذكرة تخرج ماجستير، البليدة، 2005 ، وكانت أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي :

المؤسسة تتمتع بقدرات جيدة وموقع تنافسي نسبيا جيد ورصيد خبرة في نشاطها يعزز نقاط القوة فيها وهو ما لمسناه من خلال عملية التشخيص، فهي تحقق جملة من المؤشرات على مستوى الوظائف الأساسية وكذا علاقاتها بالمحيط سواء المباشر أو المحيط الخصوصي إضافة إلى برنامج جاد يحمل في طياته النية الأكيدة في التغيير والطموح إلى الوصول إلى المعايير الدولية للنوعية .

- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2002، وكانت أهم النتائج مايلي :

- تطور أصول المؤسسة من عام إلى آخر، فالمؤسسة قادرة على تنمية ذمتها المالية، ويمكن إرجاع الفضل في ذلك إلى عدم توزيع الأرباح التي تحققها بل توجه إلى الأموال الخاصة.

- حققت المؤسسة خلال السنوات الثلاثة رأس مال عامل موجب، فالمؤسسة تمول جزء من أصولها المتداولة بأموال دائمة، فهي بذلك تحقق هامش أمان.

- تتمتع المؤسسة بسيولة جيدة خلال السنوات الثلاث فقد تبين أن المؤسسة استطاعت مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل.

تمكنت المؤسسة من تحقيق يسر مالي جيد لسنتي 2001، 2002 عكس سنة2000 أين كانت نسبة التغطية الشاملة ونسبة تغطية خدمة الدين الطويل غير كافية.

الفصل الأول :

المؤسسة الاقتصادية وجداول الاستغلال

مقدمة الفصل :

نظرا للتطور الذي يشهده المجتمع ونظرا لتطور حاجيات ورغبات الأفراد والمجتمع، نجد أن المؤسسة دائما تسعى إلى توسيع نشاطها وكذلك تطويره من أجل تلبية تلك الحاجيات، وبالمقابل نجد أن المؤسسة تتحمل تكاليف وأموالا لممارسة النشاط وزيادة الربحية، ولعل من أهم الأعمال التي يجب على المؤسسة أن تقوم بها هي الحفاظ على التوازنات المالية لهيكلها المالي والعمل على تحسينها .

حيث تعمل على تحديد وتحليل المعطيات المسجلة في الوثائق التي تمتلكها وتتمثل عادة هذه الوثائق في القوائم التي تعدها والجداول التي تساعدها على إكتشاف ما إذا كانت التوازنات تدل على حسن الاستغلال للموارد المالية التي تمتلكها والتي تجلبها من الخارج في النشاط العادي لها، أم أن هناك بعض الإختلالات في التوازن المالي، ولعل من بين أهم القوائم المالية التي تستخدمها المؤسسة الاقتصادية هي الميزانية وجدول حسابات النتائج وكذلك جدول التمويل .

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة من خلال تحديد مفهوم لها وتحديد أهم الأهداف والوظائف التي تقوم بها، كما سنتطرق إلى الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وكذلك جدول التمويل وتحليل كل منهم على حدة .

وسيكون هذا على النحو التالي :

- المبحث الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسة الاقتصادية .

- المبحث الثاني : الميزانية المالية .

- المبحث الثالث : جدول حسابات النتائج .

- المبحث الرابع : جدول التمويل .

المبحث الأول : ماهية المؤسسة الاقتصادية .

تعتبر المؤسسة الاقتصادية وحدة أساسية في أي اقتصاد من خلال ما تقوم به من وظائف اقتصادية تساهم في رفعه وتطويره، وسنقوم من خلال هذا المبحث إلى التعرف على المؤسسة الاقتصادية، وهم الأهداف المسطرة لديها، وكذلك الوظائف التي تقوم بها المؤسسة .

المطلب الأول : تعريف المؤسسة الاقتصادية :

هناك عدة تعريفات للمؤسسة الاقتصادية نذكر منها مايلي :

- التعريف الأول : " هي الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط الإنتاجي والنشاطات المتعلقة به، من تخزين وشراء وبيع من أجل تحقيق الأهداف التي أوجدت المؤسسة من أجلها "[1] .

- التعريف الثاني : " هي مجموعة العناصر الإنتاجية البشرية والمالية والمادية التي تستخدم وتسير وتنظم بهدف إنتاج سلع وخدمات موجهة للبيع، وهذا بكيفية فعالة تضمنها مراقبة التسيير بواسطة وسائل مختلفة "[2] .

- التعريف الثالث : " هي مجموعة من الطاقات البشرية والموارد المادية والمالية المتداخلة فيما بينها، وفق توليف محكم ومحدد لغرض أداء مهمة معينة "[3] .

إضافة إلى التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للمؤسسة الاقتصادية كما يلي :

- تعريف شامل : " المؤسسة هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج وذلك من أجل الإنتاج أو تبادل السلع والخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، بغية تحقيق نتيجة ملائمة وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي يوجد فيه وتبعا لحجم ونوع النشاط " .

[1]- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2003، ص24.

[2]- يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص 14.

[3]- أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص39.

المطلب الثاني : أهداف المؤسسة الاقتصادية :

تتمثل أهداف المؤسسة الاقتصادية في الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية :

- أولاً : الأهداف الاقتصادية[1] : نذكر منها :

1- تعظيم الربح : حيث أن أي مؤسسة يكون هدفها الأساسي ليس فقط تحقيق الربح بل تعظيمه وهذا ما يضمن لها إمكانية رفع رأس مالها وتوسيع نشاطها وذلك للصمود أمام المؤسسات المنافسة لها، وكذلك تسديد الديون وتوزيع الأرباح على الشركاء .

2- ترشيد عملية الإنتاج : وذلك باستعمال رشيد لعوامل الإنتاج المختلفة ورفع إنتاجيتها بواسطة التخطيط المحكم والدقيق للإنتاج والتوزيع ... .

3- تحقيق متطلبات المجتمع : إن نتائج المؤسسات تتعلق بمدى تصريف أو بيع إنتاجها (سلع وخدمات) وعملية البيع هي التي تساهم في تغطية طلبات المجتمع .

4- الاستقلال الاقتصادي .

5- إنتاج سلع معتدلة الثمن .

6- تحقيق عائد مناسب على رأس المال المستثمر أو تحقيق معدل من الربح .

7- امتصاص فائض العمالة بهدف التشغيل الكامل .

8- التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني .

9- تقليل الصادرات من المواد الأولية وتشجيع الصادرات من الفائض في المنتوجات النهائية .

10- الحد من الواردات وخاصة السلع الكمالية .

- ثانياً: الأهداف الاجتماعية[2] : ونذكر منها :

1- ضمان مستوى أجور مقبول : حيث العامل من أوائل المستفيدين من النشاط الذي تمارسه المؤسسة، وذلك من خلال حصوله على مقابل عمله الذي يتمثل في الأجر الذي يتأرجح بين الزيادة والنقصان وهذا حسب طبيعة المؤسسة وعوامل اقتصادية أخرى .

2- تحسين مستوى معيشة العمال : إن رغبات العمال هي في تجدد وتطور مستمرين نتيجة للتطورات السريعة التي تشهدها المجتمعات في مختلف الميادين وخصوصا في ميدان التكنولوجيا وهذه الأخيرة تؤدي إلى ظهور منتجات جديدة، وبالتالي تطور أذواق المستهلكين مما يتطلب تنوع وتعدد المنتجات لتلبية الحاجات .

3- إنشاء وإقامة أنماط استهلاكية معينة : إن الإشهار والدعاية الذي تقوم به المؤسسة لترويج وتقديم منتجاتها يسمح لها بالتأثير على أذواق المستهلكين وتغييرها وهي تطرح لهم أيضا في بعض الأحيان منتجات بديلة تكون أقل تكلفة .

---

[1]- يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص،ص 194، 195 .

[2]- ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص،ص18، 19 .

4- توفير تأمينات للعمال : إن المؤسسة تعمل على توفير بعض التأمينات كالتأمين الصحي، التأمين ضد حوادث العمل...الخ؛ إضافة إلى مرافق أخرى مثل المطاعم داخل المؤسسة .. .

5- الدعوة إلى الاتحاد والتماسك بين العمال : حيث تتوفر داخل المؤسسة علاقات مهنية واجتماعية بين الأشخاص، وهذا رغم الاختلاف في مستوياتهم العلمية والتكوينية حيث تماسكهم يعد الأداة الأساسية لخلق وضمان حركة مستمرة للمؤسسة .

المطلب الثالث : وظائف المؤسسة الاقتصادية:

باعتبار المؤسسة وحدة اقتصادية لها وظائف أساسية تقوم بها من أجل تحقيق أهدافها العامة وتتمثل هذه الوظائف في وظيفة الاستغلال ووظيفة الاستثمار والتمويل[1] .

- أولاً : وظيفة الاستغلال : تعتبر وظيفة الاستغلال ذات أهمية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تعبر عن النشاط الرئيسي لها وتحدد طبيعة المؤسسة إن كانت صناعية أم تجارية أم خدمية أم مختلطة ..الخ، وتنقسم هذه الوظيفة إلى المراحل التالية :

1- مرحلة التموين : تحتل هذه المرحلة مقدمة النشاط، وتتمثل مهمتها بتزويد المؤسسة بالمدخلات المادية الضرورية للنشاط، ومنها المواد الأولية، مستلزمات الإنتاج، الطاقة ...الخ، وتختلف طبيعة هذه المرحلة مع طبيعة المؤسسة أو النشاط .

2- مرحلة التخزين الأولي : بعد عملية الشراء تأتي مرحلة التخزين قبل مرورها إلى ورشات التصنيع أو البيع ويعتبر التخزين ضرورة اقتصادية ملحة وذلك لعدة عوامل نذكر منها :

- عدم التأكد في المحيط : و يظهر ذلك من خلال التذبذب في الأسعار والإنقطاعات المحتملة في التوريد، ومنه فالتخزين يعتبر صمام أمان يحمي المؤسسة من المخاطر المحتملة .

- الشراء بكميات كبيرة من أجل الضغط على الموردين بغية تدنئة أسعار الشراء، وهذا يحتاج إلى طاقات تخزين كبيرة في المؤسسة.

- تلبية احتياجات وطلبيات العملاء الكبيرة والمفاجئة، لهذا تلجأ المؤسسة إلى إستراتيجية التخزين من أجل عدم الوقوع في الأزمات المحتملة .

- إلا أن هناك بعض المشاكل التي تقع فيها المؤسسة جراء هذه العملية منها مايلي :

- تجميد السيولة المالية في شكل تدفقات مادية، وذلك له تأثير على خزينة المؤسسة .

- ارتفاع تكاليف التخزين وملحقاتها، وهذا له تأثير مباشر على النتيجة بسبب ارتفاع التكاليف .

3- مرحلة الإنتاج : وهي محور وأساس وظيفة الاستغلال، وتتضمن أهم النشاطات الرئيسية، ومنها عملية تحويل المدخلات المادية إلى منتجات قابلة للاستعمال وتتمثل في منتجات المؤسسة القابلة للبيع في شكل منتجات تامة أو نصف مصنعة ... ؛

- تتحمل المؤسسة خلال هذه المرحلة تكاليف الإنتاج وتكون فيها التكاليف المباشرة الجزء الأكبر كما تعتبر مدة الإنتاج ذات أهمية، إذ ينجم عنها احتياجات مالية ناتجة عن تجميد المدخلات المادية في شكل منتجات نصف مصنعة أو منتجات قيد التنفيذ.

[1]- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي - الإدارة المالية - الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 75 .

4- مرحلة تخزين المنتجات : بعد عملية التصنيع والتحويل توجه المنتجات نحو التخزين أو مباشرة نحو البيع وذلك حسب كل حالة، وحسب طريقة التخزين المعتمدة من طرف المؤسسة .

5- مرحلة البيع والتوزيع : وتتمثل في المرحلة التسويقية وهي أهم مرحلة على الإطلاق، حيث يتوقف نجاح المراحل السابقة على نجاح هذه المرحلة، وتتم في هذه المرحلة عملية البيع، التوزيع، النقل، التسليم ... ؛

تتحمل المؤسسة خلال هذه المرحلة تكاليف التوزيع والنقل وقد تمنح المؤسسة خصومات تجارية وتخفيضات في السعر وأجال الدفع من أجل استقطاب أكبر عدد من العملاء.

6- مرحلة تحصيل المبيعات : وتكون هذه العملية عندما يحين وقت تحصيل قيمة المبيعات من العملاء، ويكون ذلك حسب التاريخ المتفق عليه مسبقا .

- ثانياً: وظيفة الاستثمار : يتمثل دور وظيفة الاستثمار في تزويد المؤسسة بمختلف تجهيزات الإنتاج، والاستثمارات الضرورية لممارسة النشاط .

- من المنظور المالي تتجزأ عمليات وظيفة الاستثمار إلى عمليتين رئيسيتين هما :

- حيازة الاستثمار : أي شراء احتياجات المؤسسة من التجهيزات والمعدات، وينتج عنها تكاليف تسمى تكاليف الشراء .
- التنازل عن الاستثمار : تقوم المؤسسة بعملية التنازل عن الاستثمارات لعدة أسباب منها :

- نهاية العمر الإنتاجي أو الافتراضي للاستثمار والمتمثل عادة في مدة الإهتلاك المحاسبي .

- التنازل عن جزء من الاستثمارات وذلك من أجل تقليص احتياجاتها المالية وإنعاش الخزينة من خلال الحصول على سيولة مالية.

- ثالثاً : وظيفة التمويل: يتمثل دور هذه الوظيفة في تغطية الاحتياجات المالية للنشاط، سواء كانت متعلقة بالاستغلال أو الاستثمار أو بالمالية نفسها أو بالخزينة الإجمالية للمؤسسة.

أما المصادر الرئيسية للتمويل فهي المصادر الداخلية (التمويل الذاتي)، والمصادر الخارجية (مثل: القروض).

المبحث الثاني : الميزانية المالية .

الميزانية المالية تعتبر أهم جدول أو قائمة مالية بالنسبة للمؤسسة والمتعاملين الداخليين أو الخارجيين لأنها تظهر المركز المالي الحقيقي للمؤسسة ، وسوف نقوم من خلال هذا المبحث بتعريف الميزانية المالية وعرضها و تحليلها .

المطلب الأول : تعريف الميزانية المالية.

- الميزانية المالية هي اشتقاق أو التحول من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، حيث تؤخذ قيم هذه الأخيرة من الميزانية المحاسبية إما بالقيمة الصافية أو بالقيمة السوقية، وفي هذه الحالة إذا كانت القيمة السوقية أكبر من القيمة الصافية يضاف الفرق إلى الأموال الخاصة، أما إذا كانت القيمة الصافية أكبر من القيمة السوقية فيخصم الفرق من الأموال الخاصة، حيث يتم فتح حساب يسمى فرق إعادة التقييم يضاف إليه أو يخصم منه جميع التعديلات التي تتم في الميزانية[1] .

[1] - غسان السبلاني، التحليل المالي وآليات صنع القرار، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2011، ص62.

ويمكن إعطاء تعريف للميزانية المالية كالتالي :

" الميزانية المالية هي الميزانية التي تظهر حقيقة الوضع المالي للمؤسسة لناحية الأصول والخصوم ورأس المال، فيستبعد كل ما هو وهمي من الأصول والخصوم، ويظهر كل منهما بقيمته الحقيقية " .

- الهدف الرئيسي من إعداد الميزانية المالية هو إظهار المركز المالي للمؤسسة وتحديد العلاقة بين مكوناتها الرئيسية بالإضافة إلى مجموعة الأهداف الأخرى منها :

- إظهار المركز المالي الحقيقي للمؤسسة .

- قياس التوازن بين مختلف المجموعات المكونة للميزانية .

- تقييم سيولة الميزانية.

- حساب مختلف النسب والمؤشرات التي توضح وضعية المؤسسة .

المطلب الثاني : الشكل القانوني للميزانية المالية .

تتضمن الميزانية المالية جانبين هما جانب الأصول وجانب الخصوم، حيث تقسم الأصول إلى ثلاثة مجموعات هي[1] :

- المجموعة الأولى : القيم الثابتة (الأصول الثابتة) .

- المجموعة الثانية : وتشمل القيم الاستثمارية والقيم القابلة للتحقق (قيم غير جاهزة) .

- المجموعة الثالثة : القيم الجاهزة .

وتنقسم الخصوم إلى ثلاثة مجموعات أيضا وهي :

- المجموعة الأولى : الأموال الخاصة .

- المجموعة الثانية : الالتزامات الطويلة الأجل (ديون ط.أ) .

- المجموعة الثالثة : الالتزامات قصيرة الأجل (ديون ق.أ) .

- أولاً : جانب الأصول :

▪ المجموعة الأولى : القيم الثابتة : وتشمل هذه المجموعة كل من الأصول الثابتة المادية وغير المادية (المعنوية)، والأصول المالية. - أصول ثابتة مادية : أراضي، مباني، تجهيزات، آلات ومعدات، أدوات مكتبية، أثاث، عبوات قابلة للاستيراد وقابلة للتمييز، الاستثمارات الفلاحية .. .

- أصول غير مادية : مصاريف التنمية القابلة للتثبيت، براءات الاختراع، برمجيات المعلوماتية وما شابهها، العلامة التجارية .. .

- أصول مالية : السندات، الودائع والكفالات المدفوعة، القروض والديون الدائنة المترتبة على عقد إيجار التمويل .. .

▪ المجموعة الثانية : الأصول المتداولة (الغير ثابتة) : وتشمل كل من القيم الاستثمارية التي تتضمن المخزون بكافة أنواعه، وتشمل أيضا القيم القابلة للتحقق التي تتضمن الزبائن بكل أنواعهم وكذلك أوراق القبض .. .

[1]- غسان السبلاني، مرجع سابق، ص،ص64، 65.

▪ المجموعة الثالثة : القيم الجاهزة : وتشمل البنك والصندوق، وكذلك أوراق القبض القابلة للخصم وسندات التوظيف المسعرة التي لها قيمة بيعية جاهزة أي يمكن بيعها حالاً .

- ثانياً : جانب الخصوم :

▪ المجموعة الأولى : الأموال الخاصة : وتشمل رأس المال بكافة أنواعه والاحتياطات، النتيجة، فارق إعادة التقييم .. .

▪ المجموعة الثانية : الالتزامات طويلة الأجل : وتتضمن القروض من مؤسسات القرض، الودائع والكفالات المقبوضة، قروض لقاء سندات دين، وكذلك الحسابات التي ستسدد بعد أكثر من سنة (الموردون وأوراق الدفع ...) .

▪ المجموعة الثالثة : الالتزامات قصيرة الأجل : وتشمل الموردون وأوراق الدفع، الضرائب والرسوم، القروض لأقل من سنة وتتمثل في السلفات ... .

وفي الصفحة الموالية سنقوم بعرض شكل الميزانية المالية :

الجدول رقم (1 - 1): الميزانية المالية .

الأصول	القيمة الحالية	الخصوم	القيمة الحالية
الأصول الثابتة :		الأموال الدائمة :	
· الأصول المادية	.....	- الأموال الخاصة :	
· الأصول المعنوية (غير المادية)	.....	· رأس المال	.....
· الأصول المالية	.....	· الاحتياطات	.....
		· النتيجة	.....
		· فارق إعادة التقييم	.....
		- الديون الطويلة الأجل : (غير الجارية)	
		· القروض البنكية	.....
		· الكفالات والودائع المقبوضة	.....
الأصول المتداولة :		الخصوم المتداولة :	
· المخزونات	.....	· الموردون	.....
- قيم قابلة للتحقق :		· أوراق الدفع	.....
· الزبائن	.....	· الضرائب والرسوم	.....
· أوراق القبض	.....	· القروض قصيرة الأجل (السلفات)	.....
- القيم الجاهزة :			
· البنك	.....		
· الصندوق	.....		
المجموع	.....	المجموع	.....

المصدر : غسان السبلاني، التحليل المالي وآليات صنع القرار، مرجع سابق، ص 60 .

المطلب الثالث : تحليل الميزانية المالية .

سنتطرق في هذا الفصل إلى تحليل الميزانية المالية بواسطة التوازنات المالية أما بالنسبة للنسب المالية فسوف نتطرق إليها في الفصل الثاني.

هناك عدة مؤشرات يستند إليها في تحليل الميزانية المالية وإبراز مدى توازنها، ومن أهم هذه المؤشرات رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، والخزينة .

1- **رأس المال العامل**[1]**(FR)**: رأس المال العامل هو عبارة عن هامش سيولة يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة .

فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار التوازن لهيكلها المالي، وهناك أربعة أنواع من رأس المال العامل وهي :

- رأس المال العامل الصافي : يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل جزء من الأصول المتداولة، كما يعرف أيضا على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة، ويتم حسابه بطريقتين :

- طريقة أعلى الميزانية : وفق هذه الطريقة يتمثل في الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة .

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

- طريقة أسفل الميزانية : وفق هذه الطريقة يتمثل في الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل .

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

- رأس المال العامل الخاص : يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة، دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض الطويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية :

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

بتعويض الأموال الخاصة بـ (الخصوم – مجموع الديون) والأصول الثابتة بـ (الأصول – الأصول المتداولة) نحصل على رأس المال العامل الخاص من أسفل الميزانية كالتالي :

رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة – مجموع الديون

[1] - اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة،كلية العلوم الاقتصادية، 2009، ص،ص،ص58، 60، 61 .

- رأس المال العامل الأجنبي : يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لنشاط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، والتصق دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات، وأصبح ملجأً لها لتدارك العجز في الخزينة .

يحسب رأس المال العامل الأجنبي وفق الصيغة التالية :

رأس المال العامل الأجنبي = إجمالي الديون

- رأس المال العامل الإجمالي : يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو أقل والتي تشمل كل من قيم الاستغلال، القيم غير المحققة، القيم الجاهزة .

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

أو :

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول – الأصول الثابتة

ومن العلاقة السابقة :

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

وبالتالي فإن :

رأس المال العامل الإجمالي = رأس المال العامل الصافي + الديون قصيرة الأجل

- يختلف حجم رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى كل حسب طبيعتها، والقطاع الذي تنتمي إليه، فيكون في الغالب أقل حجما في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظرا لسرعة دوران المخزون في الأولى وبطئها في الثانية، كما قد يختلف من فترة زمنية لأخرى لنفس المؤسسة باختلاف المؤثرات عليه .

وبصفة عامة هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل وهي :

أ- رأس المال العامل الصافي موجب $FR>0$: يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة الأجل، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى التوازن في الهيكل المالي للمؤسسة .

ب- رأس المال العامل الصافي معدوم $FR=0$: في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطى عن طريق الديون قصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة .

ج- رأس المال العامل الصافي سالب $FR<0$: في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة .

2- **احتياجات رأس المال العامل(BFR)** [1]: تعرف احتياجات رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلاً لمواجهة احتياجات السيولة عند موعد استحقاق الديون القصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية .

ويتم حساب الاحتياجات المالية وفق العلاقة التالية :

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة)– (الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

- عندما تكون احتياجات رأس المال العامل سالبة فهذا يعني أن هناك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة، أما إذا كانت قيمة احتياجات رأس المال العامل موجبة فيعني أن المؤسسة لم تبحث على موارد مالية مادام ضمان التسديد موجود، والمتمثل في كبر قيمة بعض المخزونات أو بعض الحقوق، خاصة أن بعض الموارد المالية منخفض أو حتى منعدم التكلفة ويساهم بشكل كبير في زيادة سرعة نشاط دورة الاستغلال، وبالتالي كلما تقترب احتياجات رأس المال العامل من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد .

[1]- اليمين سعادة، مرجع سابق، ص،ص64، 65 .

3- **الخزينة(T)**[1] : يمكن تعريف الخزينة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرف المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة، أي ما تستطيع التصرف فيه فعلاً من مبالغ سائلة .

- إن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، بينما نقص الخزينة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال ، بدل إبقائها جامدة وبالتالي زيادة الربحية، لكنها بالمقابل ضحت بالوفاء بالديون المستحقة، وقد ينتج عنها تبعات سلبية، فكلما كانت الخزينة قريبة من الصفر وبقيمة موجبة، واكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان أفضل، حيث توفق بين السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضى أجلها .

وتحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين :

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

أو :

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية (القروض)

- من خلال هذا ينتج لدينا ثلاث حالات للخزينة هي[2] :

أ- الخزينة الصفرية : تعتبر هذه الحالة هي الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، ولكن لابد من أخذ الحذر، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المالية المستقبلية .

ب- الخزينة الموجبة : في هذه الحالة الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة .

ج- الخزينة السالبة : في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط .

[1]- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير– تحليل مالي – دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000، ص51.

[2]- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، 2002، ص 43.

المبحث الثالث : تحليل جدول حسابات النتائج .

جدول حسابات النتائج يعتبر ثاني أهم وثيقة يجب أن تتوفر في المؤسسة لأنه يبين نتيجة المؤسسة خلال الدورة، وانطلاقا من هذا سنقوم بتعريف جدول حسابات النتائج وعرض شكله القانوني والقيام بتحليل النتائج الوسيطية التي يتضمنها.

المطلب الأول : تعريف جدول حسابات النتائج .

يسمى جدول حسابات النتائج كذلك بقائمة الدخل، ويمكن إعطاء تعريف له كالتالي:

-" هو قائمة تتضمن نتيجة أعمال المنشأة أو المؤسسة من ربح أو خسارة بعد مقابلة الإيرادات والمكاسب بالمصاريف والخسائر عن فترة زمنية معينة "[1] .

- ولاستخراج نتيجة عمل المؤسسة يتم مقارنة الإيرادات التي حققتها المؤسسة خلال الفترة مع المصاريف أو النفقات التي تكبدتها خلال نفس الفترة، وتكون نتيجة عمليات المؤسسة ربحا إذا زادت الإيرادات عن المصروفات خلال الفترة، بينما تكون النتيجة خسارة إذا زادت المصروفات عن الإيرادات خلال الفترة .

- تعتبر هذه القائمة (جدول حسابات النتائج) أحد مصادر المعلومات الهامة للعديد من الأطراف مثل : إدارة المؤسسة، المالكين، المقرضين وغيرهم، نظرا لأن نتيجة الأعمال تمثل أحد المرتكزات الأساسية للحكم على نجاح أو فشل المؤسسة في تحقيق أهدافها[2] .

المطلب الثاني : العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج .

وتتضمن قائمة الدخل البنود الأربعة التالية:[3]

- الدخل : وهو الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية والتي تكون على شكل تدفقات داخلة أو زيادة في الأصول أو النقص في الالتزامات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في حقوق الملكية باستثناء ما يتعلق من هذه المنافع بمساهمات الملاك، ويطلق عليه أيضا الإيرادات ويشمل الدخل بذلك المكاسب .

- المصروفات : و هي النقص في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية والتي تكون في شكل تدفقات خارجة أو نقص في الأصول أو زيادة في الالتزامات، الأمر الذي يؤدي إلى نقص في حقوق الملكية باستثناء ما يتعلق من هذه المنافع بالتوزيعات على الملاك، وتشمل المصروفات بذلك الخسائر .

[1]- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008، ص97.
[2]- نعيم دهمش ، مبادئ المحاسبة، الطبعة الثانية، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2005، ص 163.
[3]- خالد جمال الجعارات، نفس المرجع، ص،ص 121، 122.

- المكاسب : وتمثل الزيادة في المنافع الاقتصادية للمنشأة سواء كانت بسبب النشاطات العادية أو غير العادية مثل المكاسب الناتجة عن بيع الأصول المتداولة .

- الخسائر : النقص في المنافع الاقتصادية للمنشأة التي تنتج عن النشاطات العادية أو غير العادية مثل الخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية .

المعلومات الدنيا المقدمة في جدول حسابات النتائج هي كالتالي[1] :

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية : الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال .
- منتجات الأنشطة العادية .
- المنتوجات المالية والأعباء المالية .
- أعباء المستخدمين .
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة .
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية .
- نتيجة الأنشطة العادية .
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء) .
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع .
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة .

[1] - الجريدة الرسمية، العدد 19، 2009، ص24.

الجدول رقم (1 - 2): جدول حسابات النتائج .

البيان	N
المبيعات والمنتوجات الملحقة	70
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع	72
الإنتاج المثبت	73
إعانات الاستغلال	74
1- إنتاج السنة المالية	
المشتريات المستهلكة	60
الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى	61 و 62
2- استهلاك السنة المالية	
3- القيمة المضافة للاستغلال (1- 2)	
أعباء المستخدمين	63
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	64
4- إجمالي فائض الاستغلال	
المنتجات العملياتية الأخرى	75
الأعباء العملياتية الأخرى	65
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة	68
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	78
5- النتيجة العملياتية	
المنتوجات المالية	76
الأعباء المالية	66
6- النتيجة المالية	
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	695 و 698
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	692 و 693
مجموع منتجات الأنشطة العادية	
مجموع أعباء الأنشطة العادية	
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
عناصر غير العادية(منتجات يجب تبيانها)	77
عناصر غير عادية(أعباء يجب تبيانها)	67

9- النتيجة غير العادية	
10- صافي نتيجة السنة المالية	
حصة الشركات الموضوعة موضوع المعادلة في النتيجة الصافية (1)	
11- صافي نتيجة المجموع المدمج (1) ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)	

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة .

المصدر : الجريدة الرسمية، العدد 19، 2009، ص34.

المطلب الثالث: دراسة مختلف النتائج .

إن الأرصدة الوسيطية للتسيير تترجم النتائج الوسيطية المهمة حيث تستعمل في تحليل التسيير وذلك بمقابلة المصاريف بالإيرادات وذلك ما يترجمه جدول حسابات النتائج[1] .

-القيمة المضافة : تمثل الفرق بين الإنتاج الإجمالي للدورة والاستهلاكات المتعلقة بالمواد والخدمات المتحصل عليها من الغير، وهي تعتبر مؤشرا هاما لقياس نشاط المؤسسة ومردوديتها، كما أنها تساعد في قياس مدى مساهمة المؤسسة في الناتج الوطني الإجمالي .

القيمة المضافة = الإنتاج – الاستهلاك الوسيطي

إن للقيمة المضافة أهمية في تسيير المؤسسة حيث تستعمل في الأهداف التالية :

- مقياس لحجم المؤسسة .

- مقياس لدرجة التكامل العمودي .

- قياس تطور قدرة المؤسسة .

- الفائض الإجمالي للاستغلال : يعتبر الفائض الإجمالي للاستغلال رصيد هام في التحليل كما يعتبر مؤشرا أساسيا بالنسبة للمسير وهو عبارة عن النتيجة التي تتحصل عليها المؤسسة خلال فترة معينة من خلال نشاطها العادي .

[1]- قربة معمر، التشخيص المالي والاقتصادي ودوره في بناء الأهداف في مؤسسة مطاحن الأغواط، مذكرة ماجستير، البليدة، 2005، ص،ص59، 60.

ويمكن حسابه من خلال العلاقة التالية :

الفائض الإجمالي للاستغلال = القيمة المضافة – (مصاريف المستخدمين + الضرائب والرسوم)

- النتيجة العملياتية (الاستغلال) : هذه النتيجة مستقلة عن السياسة المالية للمؤسسة (المصاريف المالية) وتحسب بالعلاقة التالية :

النتيجة العملياتية = إجمالي فائض الاستغلال + (ح/75 + ح/78) – (ح/65 +ح/68)

يسمح هذا الرصيد بقياس أداء المؤسسة على المستوى التجاري والصناعي بمنأى عن السياسة المالية والجبائية، ويمكن أن نميزه عن الفائض الإجمالي للاستغلال بأنه يأخذ بعين الاعتبار الاهتلاكات والمؤونات .

- النتيجة المالية : تتمثل في الفرق بين الإيرادات المالية والمصاريف المالية، وهي تعبر عن مردودية العمليات المالية للمؤسسة مثل السندات والاستثمارات المالية والقروض، وتحسب بالعلاقة التالية :

النتيجة المالية = الإيرادات المالية – المصاريف المالية

- النتيجة الجارية(العادية) : يمكن أن يكون هذا الرصيد أو هذه النتيجة ربحا أو خسارة حيث نشكل النتيجة من خلال نشاط المؤسسة بعد إدماج المصاريف والمنتوجات المتعلقة بالنشاط، كما أنها تأخذ سياسة التمويل بعين الاعتبار وأنها لا تتأثر بالعناصر الاستثنائية والجبائية، وتحسب بالعلاقة التالية :

النتيجة العادية = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية

- النتيجة الاستثنائية (الغير عادية) : يتم حساب هذه النتيجة بصفة مستقلة عن باقي الأرصدة السابقة، حيث تقيس أثر الإيرادات والمصاريف الاستثنائية على نتيجة الدورة، وتحسب بالعلاقة التالية :

النتيجة غير العادية = الإيرادات الاستثنائية – المصاريف الاستثنائية

- النتيجة الصافية للسنة المالية : تعتبر المؤشر الثاني والأهم بعد الفائض الإجمالي للاستغلال لقياس المردودية في المؤسسة، وهي عبارة عن الرصيد المتبقي من الفرق بين المصاريف والإيرادات العادية والاستثنائية مخصوما منها الضرائب على الأرباح وتحسب بالعلاقة التالية:

النتيجة الصافية = النتيجة العادية + النتيجة غير العادية – الضرائب على الأرباح

المبحث الرابع : جدول التمويل .

يعتبر جدول التمويل أحد الجداول المساعدة والمهمة، حيث يبين هذا الأخير التغيرات التي تحدث في نشاط المؤسسة من خلال مقارنة مؤشرات التوازن المالي لعدة سنوات متتالية ولنفس المؤسسة، حيث سنقوم في هذا المبحث بتعريف جدول التمويل وعرض شكله وتحليله.

المطلب الأول : مفهوم جدول التمويل .

يمكن إعطاء مفهوم لجدول التمويل كما يلي :

" هو جدول يتضمن الموارد المالية للمؤسسة واستخداماتها في فترة زمنية معينة، كما يبين التغيرات في ثروة المؤسسة لنفس الفترة، ومن هنا جاء جدول التمويل ليتجاوز التحليل الساكن إلى التحليل الوظيفي، وذلك من خلال تحديد التدفقات المالية بين كل من الموارد والاستخدامات، اعتمادا على تحديد الفرق بين ميزانيتين ماليتين لسنتين متتاليتين، والتي ينتج عنها التغيرات في المعادلة الأساسية للخزينة "على النحو التالي[1] :

أو بعبارة أخرى :

التغير في رأس المال العامل = التغير في احتياجات رأس المال العامل + التغير في الخزينة

- يسمى أيضا هذا الجدول بقائمة التغيرات في القيم، ويتطلب لإعداد هذه القائمة استخدام قائمتين متتابعتين للمركز المالي ولا يشترط أن تكون الفترتان اللتان أعدت عنهما هاتين الميزانيتين متساويتين، فالمهم فقط أن تكون الميزانيتين لمؤسسة واحدة ومتتابعتان .

- يتم بعد ذلك حساب التغيرات بالزيادة أو النقصان في كل بند أو عنصر من العناصر المدونة والمتناظرة في القائمتين، ثم تصنف هذه التغيرات إلى مصادر (موارد) واستخدامات .

[1] - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص108.

بحيث يخضع هذا التصنيف لمجموعة من القواعد نلخصها فيما يلي[1] :

1- الزيادة في أي عنصر من عناصر الأصول تمثل استخداما للأصول .

2- القاعدة العكسية للقاعدة الأولى (الانخفاض في أي عنصر من عناصر الأصول)، وهي اعتبار النقص في أي عنصر من عناصر الأصول مصدرا أو موردا للأموال .

3- الزيادة في عنصر من عناصر الخصوم، وحقوق الملكية، تمثل مصدرا للأموال .

4 - القاعدة العكسية للقاعدة الثالثة، وهي اعتبار النقص في عنصرين من عناصر الخصوم وحقوق الملكية، تمثل استخداما للأموال.

من المبادئ السابقة الذكر نجد أن أي تغير في استخدامات ومصادر الأموال، إنما يمثل تدفق للأموال، وأيضا نجد أن مجموع الاستخدامات يساوي مجموع المصادر .

المطلب الثاني : هيكل جدول التمويل .

يقوم جدول التمويل على الفرق بين التدفقات المستقرة والتدفقات قصيرة الأجل، فيبين الجزء الأول من الجدول الاستخدامات المستقرة والموارد الدائمة، ومن خلال الفرق بينهما نحصل على التغير في رأس المال العامل .

أما الجزء الثاني فيبين التدفقات القصيرة الأجل، وذلك من خلال الفرق بين موارد الاستغلال وخارج الاستغلال والخزينة من جهة واستخدامات كل منهم على حدة من جهة أخرى .

- أولاً : محتوى الجزء الأول من الجدول : يحتوي الجزء الأول من جدول التمويل على العناصر التالية :

- الموارد الدائمة التي جلبتها المؤسسة خلال الدورة المالية .

- الاستخدامات المستقرة التي كونتها المؤسسة لنفس الدورة .

تتمثل الموارد الدائمة في التغير في الموارد الدائمة بين نهاية الدورة السابقة ونهاية الدورة الحالية (بين دورتين متتاليتين)، أما الاستخدامات المستقرة فتتمثل في التغير في الاستخدامات المستقرة لدورتين متتاليتين ومنه نستنتج أن الجزء الأول يتضمن التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي وذلك تبعا للعلاقة التالية :

التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي = التغير في الموارد الدائمة – التغير في الاستخدامات المستقرة

أو بعبارة أخرى :

[1]- حنفي عبد الغفار، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 129 .

$$\Delta FR_{ng} = \Delta R_d - \Delta R_s$$

- ثانياً : محتوى الجزء الثاني من جدول التمويل :

إذا كان الجزء الأول من جدول التمويل يتناول التغير في رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية، فإن الجزء الثاني منه يتناول التغير في رأس المال العامل من أدنى الميزانية، وعليه يحتوي الجزء الثاني على التغيرات التالية:

- التغير في عناصر الاستغلال.

- التغير في عناصر خارج الاستغلال. - التغير في الخزينة الصافية الإجمالية.

وفيمايلي شكل جدول التمويل كقائمة :(الصفحة الموالية)

الجدول رقم (1 - 3): جدول التمويل .

الاستخدامات	القيمة	الموارد	القيمة
الاستخدامات المستقرة :		الموارد الدائمة :	
· حيازة استثمارات جديدة. · مصاريف موزعة على عدة سنوات. · تسديد الديون البنكية والمالية. · التخفيض في الأموال الخاصة. · تسديد مكافأة رأس المال وتوزيع النتائج.	....	· القدرة على التمويل الذاتي . · التنازل عن الاستثمارات . · الرفع في الأموال الخاصة . · الزيادة في الديون المالية (طويلة ومتوسطة) .	....
مجموع الاستخدامات المستقرة	.....	مجموع الموارد الدائمة	.....
التغير في عناصر الاستغلال :		التغير في موارد الاستغلال :	
· المخزونات . · حسابات الزبائن . · تسبيقات وحقوق استغلال أخرى .	....	· الموردون . · تسبيقات محصل عليها وديون الاستغلال الأخرى .	.....
مجموع التغير في عناصر الاستغلال	.....	مجموع التغير في موارد الاستغلال	.....
التغير في عناصر خارج الاستغلال :	.....	التغير في موارد خارج الاستغلال :	.....
· التغير في المدينون الآخرون .		· التغير في الدائنون الآخرون .	
مجموع التغير في عناصر خارج الاستغلال	.....	مجموع التغير في موارد خارج الاستغلال	.....
التغير في الخزينة :	.....	التغير في الخزينة :	.....
· تغير القيم الجاهزة والمتاحات .		· التغير في السلفات المصرفية وديون الخزينة.	
مجموع التغير في الخزينة	.....	مجموع التغير في الخزينة	.....

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص111.

المطلب الثالث : تحليل جدول التمويل .

من خلال ما تم التطرق إليه فيما سبق والمتعلق بهيكل جدول التمويل فقد تم تقسيم جدول التمويل إلى جزءان هما[1]:

- الجزء الأول والمتعلق بالموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة .

- أما الجزء الثاني والمتعلق بموارد الاستغلال واستخدامات الاستغلال، فإنه سيتم تحليل جدول التمويل تبعا لما تم تناوله سابقا كمايلي :

- تحليل محتوى الجزء الأول (الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة) .
- تحليل الجزء الثاني (استخدامات وموارد الاستغلال) .

- أولاً : تحليل محتوى الجزء الأول من جدول التمويل :

- الموارد الدائمة : القدرة على التمويل الذاتي : تعتبر القدرة على التمويل الذاتي من بين أهم الموارد الدائمة التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل احتياجاتها المالية، والعلاقة التالية تبين كيفية حساب هذا المورد :

قدرة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + الإهتلاكات والمؤونات + باقي القيمة للاستثمارات المتنازل عنها – إيرادات التنازل عن الاستثمارات – إعانات محصلة للاستثمار .

- التنازل عن عناصر الأصول الثابتة : في بعض الأحيان تلجأ المؤسسة إلى التنازل عن بعض أصولها للتقليل من الاحتياجات والرفع في الموارد، وتضمن هذه العملية التنازل عن الاستثمارات المادية والمالية والمعنوية بسعر تنازل يحدد محاسبيا وبناءا على معطيات السوق .

- الرفع من الأموال الخاصة : هي الوسيلة التي تمكن المؤسسة من جلب أموال جديدة وذلك من خلال فتح رأس المال للمشاركة من قبل الجمهور وتبرز أهمية هذا المورد في وجود سوق المال، إذ تعطي فرصة لرفع رأس المال خصوصا إذا كانت المؤسسة تحقق مردودية مرتفعة لأن ذلك حافز هام للمساهمين للإقبال على شراء أسهمها، كما تضمن العملية إعانات الاستثمارات التي تلقتها المؤسسة خلال الدورة المالية .

- الارتفاع في الديون المالية : وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال الدورة المالية .

ويمكن حساب الديون المالية الحالية من خلال العلاقة التالية :

ديون الدورة الحالية = ديون الدورة السابقة + الارتفاع في الديون – التسديدات

[1] - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص-ص111-114 .

- الاستخدامات المستقرة : التوزيعات المدفوعة خلال الدورة الجارية : وتتمثل في أرباح الأسهم نتيجة الدورة السابقة الموزعة خلال الدورة الجارية، ويمكن حساب التوزيعات من خلال العلاقة التالية :

الأرباح الموزعة = نتيجة الدورة السابقة – الارتفاع في الاحتياطات

- حيازة الأصول الثابتة : وتشمل الأصول أو الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية، حيث تحسب بقيمة إجمالية (بسعر الحيازة) ويمكن حسابها بالاعتماد على العلاقة التالية :

استثمارات الدورة الحالية = استثمارات الدورة السابقة + الحيازة – التنازل

- المصاريف الموزعة لعدة سنوات : وهي تلك المصاريف التي وزعت على عدة سنوات قادمة، حيث تلعب دور الاهتلاكات في التخفيض من المصاريف الحالية وإنعاش النتيجة، وتحسب انطلاقا من معطيات الميزانية والمعلومات المحاسبية المكملة .

- الانخفاض في الأموال الخاصة : وهي عملية معاكسة لعملية الرفع في الأموال الخاصة ، وتعني تخلي المساهم عن أسهم المؤسسة خاصة في حالة الخسائر .

- تسديد الديون المالية : تتمثل في إهتلاك القرض(ماعدا الاعتمادات البنكية الجارية)خلال الدورة الجارية ويمكن حسابه بالعلاقة التالية :

ديون الدورة الحالية = ديون الدورة السابقة + الارتفاع في الديون – التسديد

- ثانياً: تحليل محتوى الجزء الثاني من جدول التمويل :

- التغير في عناصر الاستغلال : ونقصد بها التغير في الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في الدورة الجارية الناتجة عن التباعد الزمني بين آجال التسديد وآجال الدفع، والتي تحسب بالفارق بين الاستخدامات والموارد :

▪ التغير في استخدامات الاستغلال : تتمثل في التغير في المخزونات والتغير في الحقوق، حيث يؤدي مجموع التغير في العنصرين إلى حساب التغير في استخدامات الاستغلال .

▪ التغير في موارد الاستغلال : تتمثل في التغير في ديون الاستغلال خصوصا الموردين والحسابات المتعلقة بهم أو الملحقة بهم .

- التغير في العناصر خارج الاستغلال : يتمثل في الاحتياجات المالية الناتجة عن الأنشطة غير الأساسية والأنشطة ذات الطابع الاستثنائي للمؤسسة، وتتضمن العناصر التالية :

$$\Delta BFR = \Delta E_{ex} - \Delta R_{ex}$$

- التغير في استخدامات خارج الاستغلال : وهي الاستخدامات غير المتضمنة استخدامات الاستغلال .
- التغير في الموارد خارج الاستغلال : وهي الموارد غير المدرجة في موارد الاستغلال .

الفرق بين العنصرين السابقين يعطي التغير في عناصر خارج الاستغلال :

$$\Delta BFR_{hex} = \Delta E_{hex} - \Delta R_{hex}$$

- التغير في عناصر الخزينة : يعتبر محصلة كل التغيرات السابقة ويتشكل أساسا من عنصرين هما :

- التغير في موارد الخزينة : متمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية التي جلبت خلال الدورة .
- التغير في استخدامات الخزينة : تشمل السيولة النقدية التي وضعت في شكل متاحات خلال الدورة .

الفرق بين العنصرين ينتج عنه التغير في الخزينة كالتالي:

$$\Delta T_{ng} = \Delta E_t - \Delta R_t$$

وبناءا على التغيرات في العناصر الثلاثة (الاستغلال وخارج الاستغلال والخزينة) يمكن حساب التغير في رأس المال من أدنى الميزانية تبعا للعلاقة التالية :

$$\Delta FR = \Delta BFR_{ex} + \Delta BFR_{hex} + \Delta T_{ng}$$

خلاصة الفصل:

المؤسسة هي الوحدة الاقتصادية التي تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي، وهي الوحدة التي تقوم بالعمل الإنتاجي والنشاطات المتعلقة به من تخزين وشراء وبيع، بغية تحقيق الأهداف المسطرة.

ومن أجل مزاولة النشاط وتحقيق الأهداف تقوم المؤسسة بمتابعة العمليات التي تقوم بها خلال الدورة، وذلك من أجل إظهار الصورة الحقيقية للمؤسسة والوضعية المالية لها واكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف داخل المؤسسة، ومن ثم معالجة وتصحيح نقاط الضعف الموجودة لديها .

وحتى يتسنى للمؤسسة ذلك يجب أن تتوفر المؤسسة على أهم الوثائق المحاسبية ومن بينها الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وجدول التمويل الذي يبين حاجة المؤسسة لمصادر أموال جديدة من عدمها، وذلك بتحليل الوثائق المذكورة سابقا.

وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى المؤسسة الاقتصادية بإعطاء تعريف لها وأهم الأهداف والوظائف التي تقوم بها، كما تطرقنا إلى الميزانية المالية ومضمونها وتحليلها بواسطة التوازنات المالية، وكذلك جدول الحسابات ومضمونه وتحليل النتائج الوسيطية فيه، أما جدول التمويل فقد تم عرض مضمونه وتحليل تغيرات العناصر المكونة له .

الفصل الثاني :

تحديد وتسيير الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال

مقدمة الفصل :

دائما ما نجد أن المؤسسة تسعى إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والمالية من خلال ممارسة النشاط، ولكن في بعض الأحيان تواجه المؤسسة صعوبات مالية كبيرة في دورة الاستغلال، الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة سيرورة النشاط والأعمال التي تقوم بها، ومن ثم تعطيلها عن تحقيق الأهداف السابقة، وتسمى تلك الصعوبات المالية بالاحتياجات المالية لدورة الاستغلال، والتي على المؤسسة اجتنابها وتقليصها من خلال الحفاظ على التوازنات المالية لديها، ولا يكون ذلك إلا من خلال التسيير المحكم للأموال والإمكانيات المتاحة داخل المؤسسة .

وفي حال وقوع المؤسسة في احتياج مالي فإن المؤسسة تلجأ إلى البحث عن مصادر تمويل وتغطية تلك الاحتياجات، سواء كانت مصادر داخلية أو خارجية، وتعمل على اختيار المصدر التمويلي المناسب قبل اتخاذ القرار من خلال الدراسة .

وسوف نتطرق إلى ذلك في هذا الفصل تحت عنوان "تحديد وتسيير الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال"وسيكون ذلك كمايلي:

- المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الاحتياجات المالية ودورة الاستغلال .

- المبحث الثاني : تحديد الاحتياجات المالية وتسييرها .

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الاحتياجات المالية ودورة الاستغلال .

تعتبر الاحتياجات المالية جزء من دورة الاستغلال في المؤسسة الاقتصادية، باعتبارها مؤشر على وضعية المؤسسة المالية خلال الدورة، وعليه سنقوم من خلال هذا الفصل بتعريف الاحتياجات المالية ودورة الاستغلال، وبيان طبيعة هذه الاحتياجات .

المطلب الأول : مفهوم الاحتياجات المالية .

يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنها : " رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل "[1].

يتطلب نشاط الاستغلال في المؤسسة بالإضافة إلى القيم الثابتة، توفير مجموعة من العناصر وهي المخزونات والمدينون وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل متجددة تتمثل في الديون الممنوحة للموردين أو تسبيقات ممنوحة، هذه المصادر تمول جزء كبير من الأصول المتداولة ويجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل وهو ما يسمى بالاحتياجات من رأس المال العامل أو الاحتياجات المالية.

يتولد الاحتياج المالي عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها، وبالتالي يتوجب على المؤسسة البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل.

فدورة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا، فالاحتياجات الدورية تتمثل في الأصول المتداولة التي لم تتحول إلى سيولة، وهنا تستثنى من الأصول المتداولة القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة أما موارد الدورة فتتمثل في الديون القصيرة الأجل التي لم يحن موعد تسديدها ويستثنى منها القروض المصرفية وكل الديون القصيرة الأجل التي لم يبقى لها مدة زمنية من أجل التسديد، وبالتالي لم تعد موردا ماليا قابل للاستخدام[2] .

[1] - زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 52.

[2] - يوسف حسين يوسف، مرجع سابق، ص 87.

المطلب الثاني : تعريف دورة الاستغلال.

تسمى دورة الاستغلال أيضا بالدورة التشغيلية، حيث تتكون الدورة التشغيلية لأية مؤسسة من ثلاث أنشطة رئيسية هي[1] :

1- شراء المواد الأولية .

2- الإنتاج (في حالة المؤسسة الصناعية) .

3- البيع .

كما تؤدي هذه الأنشطة إلى تدفق الأموال من وإلى المؤسسة، وتتصف هذه التدفقات بعدم التزامن وعدم التأكد، فعدم التزامن ينتج عن خروج الأموال لتسديد ثمن المشتريات قبل أن تباشر المؤسسة ببيعها ودخول الأموال إلى المؤسسة نتيجة ذلك، أما عدم التأكد فناتج عن كون المبيعات المتوقعة والتكلفة المرتبطة بذلك هي أمور غير مؤكدة بدقة .

ويمكن إعطاء تعريف لدورة الاستغلال كما يلي :

- تعريف :" هي الفترة الزمنية اللازمة لشراء المواد الخام وتحويلها وبيعها ".

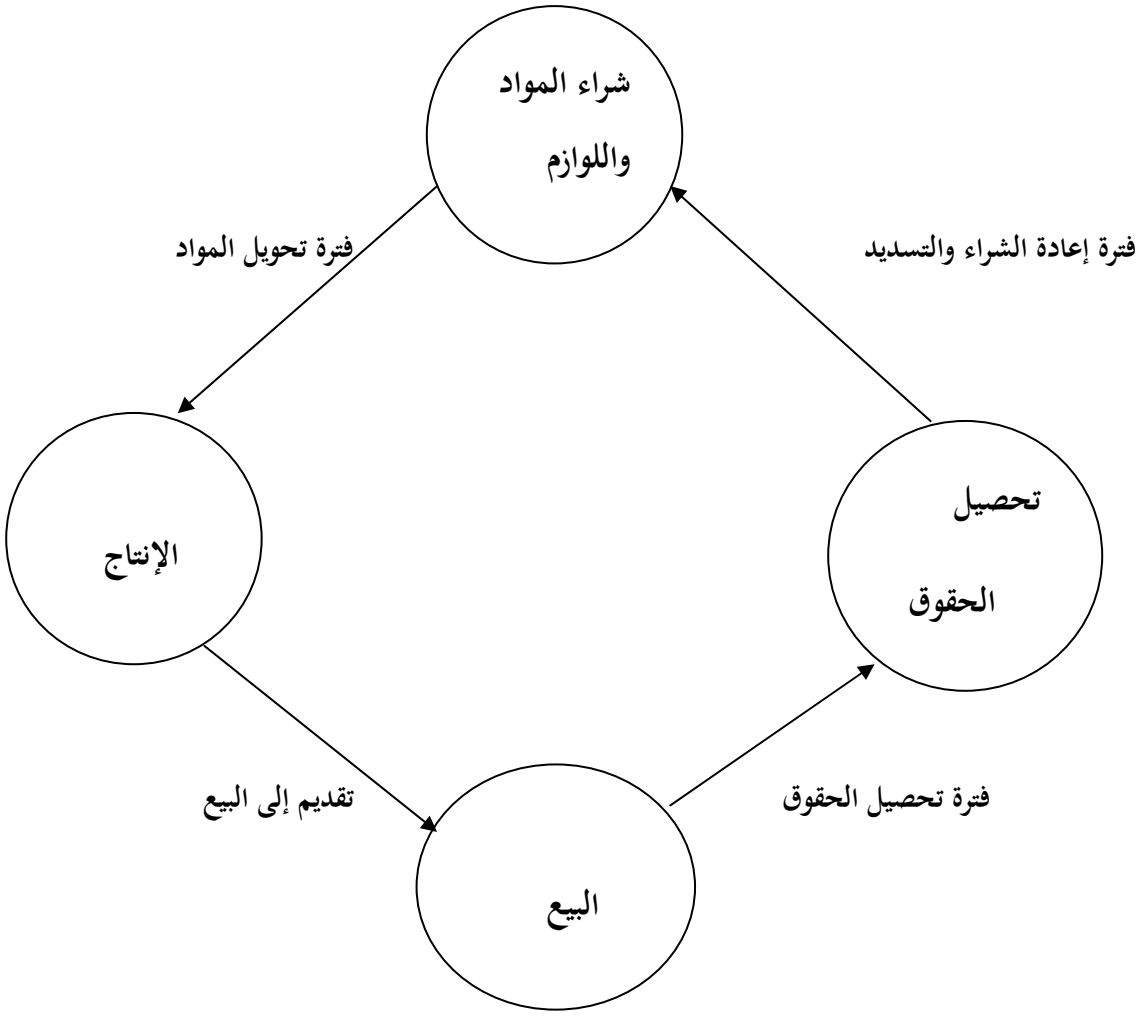
ويمكن التعبير عنها بالعبارة التالية :

دورة الاستغلال = فترة تحويل البضاعة + فترة تحصيل الحسابات المدينة

- فترة تحويل البضاعة هي الفترة الزمنية لإنتاج البضاعة وبيعها .
- فترة تحصيل الحسابات المدينة هي الفترة اللازمة لتحصيل الديون .

[1] - محمد الصيرفي، التحليل المالي - وجهة نظر إدارية محاسبية - الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ، ص،ص136،135.

الشكل رقم (2 - 1): دورة الاستغلال للمؤسسة الاقتصادية .



المصدر : من إعداد الطالب .

المطلب الثالث : طبيعة الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال .

تحتل دورة الاستغلال مكانة هامة في تشخيص نمو المؤسسة، حيث تتوسع احتياجات دورة الاستغلال بفعل نمو النشاط ويظهر هذا الاحتياج من خلال التباعد الظرفي بين زمن إتمام عمليات البيع وزمن التسوية المالية (تحصيل المبيعات) .

أثناء هذه الفترة تقوم المؤسسة بتمويل المخزونات وتسديد تكاليف الإنتاج والتشغيل ومنح إعتمادات مالية في شكل آجال ممنوحة للعملاء وهذا يمثل احتياج في تمويل دورة الاستغلال، وبالمقابل تتلقى المؤسسة إعتمادات مالية في شكل آجال يمنحها المورد للمؤسسة والتي تمثل مورد لتمويل دورة الاستغلال .

- الفرق بين احتياجات دورة الاستغلال وموارد دورة الاستغلال يعطي رصيد الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال.

- يتميز الاحتياج في رأس المال العامل بحركية مستمرة خلال الدورة، وذلك بسبب تذبذب الاحتياجات المالية للنشاط حسب فصول زمنية يزداد فيها حجم النشاط وينخفض بشكل دوري، وينعكس هذا على الاحتياج في رأس المال العامل نتيجة للعلاقة الطردية بين رقم الأعمال والاحتياجات في دورة الاستغلال.

إذن تزداد احتياجات دورة الاستغلال وتنخفض عبر الزمن، حيث تتغير التباعدات الزمنية بين عناصر الاستغلال بسبب التغير في عناصر الإنتاج ودرجة تأقلم المؤسسة مع المحيط. [1]

المبحث الثاني : تحديد الاحتياجات المالية وتسييرها .

دائما ما نجد أن مختلف المتعاملين مع المؤسسة يعملون على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة قبل الشروع في تعاملاتهم المختلفة معهم، كما تعمل المؤسسة على تحديد التوازنات المالية لديها ومن بينها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال من تحسينها وضبط كيفية تسييرها، وعليه سنقوم في هذا المبحث على تحديد الاحتياجات المالية وكيفية تغطية تلك الاحتياجات من قبل المؤسسة .

المطلب الأول : تحديد احتياجات تمويل الاستغلال في المؤسسة .

يتطلب تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة الاقتصادية توافر مجموعة مهمة من المؤشرات والنسب المالية التي تدل على مدى احتياج المؤسسة خلال الدورة من عدمه، بحيث تعتمد المؤسسة في ذلك على مؤشرات التوازن المالي وهي رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة وقد تم التطرق إلى هذه المؤشرات في السابق من خلال الفصل الأول بتحليل الميزانية المالية أما دراستنا في هذا الفصل فسوف تقتصر على النسب المالية وأهمها نسب التمويل ونسب السيولة وكذلك نسب النشاط، حيث تعبر هذه النسب على مدى كفاءة المؤسسة في إدارة استثماراتها واحتياجاتها المالية خلال الدورة وكذلك نجاح الإدارة في سياستها الإدارية للمشروع والأصول التي تمتلكها .

وتقوم فكرة التحليل المالي باستعمال النسب المالية على إيجاد علاقات كمية إما بين بيانات المركز المالي فقط أو بين بيانات قائمة الدخل فقط أو بين بيانات المركز المالي وقائمة الدخل معا، وذلك في تاريخ معين، وكذلك الاتجاهات التي اتخذتها هذه العلاقات على مدى الزمن .

وتسهل هذه العلاقات التحليل لاختصارها لكمية هائلة من المعلومات إلى كمية محددة يسهل استعمالها بما لها من مؤشرات ذات معنى، فالعدد الكبير للموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة – مثلا- تختصر بنسبة واحدة هي نسبة التداول (نسبة السيولة العامة) التي تستطيع أن تعطي معلومات معبرة عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير .

[1] – إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص، ص285، 286 .

ولا شك في أن النسب المالية أدوات معبرة في التحليل وتتمتع بالقدرة على إلقاء الضوء غلى جوانب مهمة من الناحية المالية قد لا تظهرها بوضوح البيانات المالية العادية، شريطة أن يتم تركيبها بالشكل الصحيح وتفسيرها كذلك بالشكل الصحيح، وإلا فلن تكون ذات مدلول معبر عن حقيقة الموقف المالي للمؤسسة[1] .

- أولاً : نسب الهيكلة أو التمويل :

1- نسبة التمويل الدائم[2] : تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح فإن رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل، أما إذا كانت النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة، ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية :

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

2- نسبة التمويل الخاص : تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك والعكس صحيح .

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

3- نسبة المديونية (قابلية السداد)[3] : و هي تلك النسبة التي تقيس إجمالي الديون والالتزامات المترتبة على المشروع مقارنة بإجمالي الأصول، وتبين لنا هذه النسبة مصادر التمويل الخارجية الممولة بالاقتراض (السندات والقروض المصرفية طويلة الأجل) إلى إجمالي أصول المؤسسة وتعد هذه النسبة مؤشر مهم لأنها تحدد هامش الأمان للمقرضين فهي تبين نسبة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها .

وتستخرج هذه النسبة كما يلي :

نسبة المديونية = إجمالي الديون/ إجمالي الأصول

ويترتب على ارتفاع هذه النسبة ارتفاع درجة الخطر التي يتعرض لها المقرضون، لذلك يفضلون انخفاض هذا المؤشر لرفع هامش الأمان.

[1]- مفلح عقل محمد، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار أجندين للنشر والتوزيع، الرياض، الملكة العربية السعودية، 2006، ص303.

[2]- ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص53.

[3]- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص101.

4- نسبة الاستقلالية المالية [1]: تمكن هذه النسبة من قياس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة في تغطية احتياجاتها المالية؛ وتحسب وفق العلاقة التالية :

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

كما تقيس لنا هذه النسبة حصة المساهمين مقارنة بمجموع موارد المؤسسة .

- ثانياً : نسب السيولة[2]:

إن تحليل مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية عند استحقاقها تعتبر من النواحي المهمة حيث تهتم عدة أطراف وعلى رأسها الدائنين والبنوك، وتعتبر نسب السيولة من أقدم النسب استخداما والتي كانت موضع الدراسة والاهتمام، فالدائن يهتم بسداد دينه عند الاستحقاق وكذلك البنوك تهتم بدراسة المركز المالي للمؤسسة عند رغبتها بتقديم التسهيلات الائتمانية لها .

وبشكل عام يمكننا تعريف السيولة على أنها مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية عند استحقاقها دون أن تتعرض لأي مشكلة مالية .

كما تتوقف سيولة المؤسسة على مقدرتها على تحويل أصولها المتداولة إلى نقدية وبالسرعة المناسبة وعادة ما يتم تسديد الالتزامات الجارية (الخصوم المتداولة) من الأصول المتداولة، ولذلك فإن تحليل المقدرة على السداد يدور أساسا حول تحليل هذه الأصول ومدى قدرتها على القيام بذلك .

ويمكن تصنيف الأصول المتداولة في المؤسسة حسب درجة السيولة كمايلي :

1- الأموال النقدية : البنك والصندوق .

2- الأوراق المالية : خاصة المسعرة أو المدرجة في البورصة .

3- أوراق القبض : خاصة القابلة للخصم لدى البنك .

4- المدينون : وهم الزبائن .

5- البضاعة الجاهزة .

6- المواد الأولية واللوازم الإنتاجية .

أما فيما يخص تصنيف الديون المترتبة على المؤسسة فإنها تصنف حسب مدة استحقاقها كمايلي :

1- الديون المستحقة فورا : ومدة هذه الديون قصيرة جدا عادة لا تتجاوز 30يوما .

2- الديون القصيرة الأجل : ومدة هذه الديون تكون حتى سنة.

3- الديون المتوسطة الأجل : وتكون مدة هذه الديون ما بين السنة وثلاث سنوات.

4- الديون الطويلة الأجل : ومدة هذه الديون أكثر من ثلاث سنوات.

[1] - مليكة زغيب، مولود بوشنقير، مرجع سابق، ص42.

[2] - منيرشاكر محمد وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005،ص71، ص72.

والمهم من أجل ضمان سيولة المنشأة أو المؤسسة هو توازن سرعة تحول الأصول الثابتة إلى نقدية مع تواريخ استحقاق الديون القصيرة الأجل، والتوازن هنا يعني توازن المبالغ وتوافق التواريخ.

حيث سيتم دراسة السيولة من خلال النسب التالية :

1-نسبة السيولة العامة(نسبة التداول).

2- نسبة السيولة المختصرة.

3- نسبة السيولة الفورية.

أ- نسبة السيولة العامة (التداول) : تشير نسبة التداول إلى قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم المتداولة، حيث يتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية :

نسبة التداول=الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة (خصوم قصيرة الأجل).

وتشمل الأصول المتداولة كل من النقدية (مثل الصندوق)، وكذلك الحقوق والمخزونات في حين تشمل الخصوم المتداولة أوراق الدفع والموردون والديون القصيرة الأجل والمصروفات المستحقة وغيرها من الخصوم القصيرة الأجل.

- وتشير النسبة المنخفضة إلى احتمال مواجهة الشركة لصعوبات في سداد التزاماتها قصيرة الأجل، ورغم أن النسبة المرتفعة تشير إلى جودة مركز السيولة للمؤسسة إلا أن النسب المرتفعة بشكل غير طبيعي قد تفسر بأن أموال المؤسسة غير مستخدمة بشكل اقتصادي، فقد تعني النسبة الزائدة للتداول ارتفاع قيمة أحد عناصر الأصول المتداولة بشكل غير مبرر، قد يترتب عليه ضياع فرص ربحية على المؤسسة [1].

ب-نسبة السيولة المختصرة : تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين الأصول المتداولة سهلة التحويل إلى نقدية (سيولة) والالتزامات المتداولة، وتستخدم كمؤشر على قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها سهلة التحويل إلى نقدية، وتشمل الأصول المتداولة سهلة التحويل إلى نقدية كل من النقديات أو ما تسمى بقيم جاهزة وكذلك الشبه نقدية مثل أوراق القبض و الحقوق مثل الزبائن ، ويسمى هذين الأخيرين بالقيم الغير جاهزة[2] .

[1]- عاطف وليم اندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص88.

[2]- زياد رمضان، محمود الخلايلة، التحليل والتخطيط المالي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013، ص 124.

ويتم حساب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية :

نسبة السيولة المختصرة (السريعة)= النقديات (قيم جاهزة) + الشبه نقدية والحقوق (قيم غير جاهزة) / الالتزامات المتداولة (دق أ)

ج- نسبة السيولة الفورية : تستخدم هذه النسبة لمعرفة قابلية النقدية الحرة لدى المؤسسة في تسديد التزاماتها الجارية، إلا أن السؤال الذي يثار حول هذه النسبة إذا كانت الوحدة الاقتصادية تملك في زمن الاقتراض أو الائتمان سيولة نقدية كافية تستطيع تغطية الالتزام، فلماذا تلجأ المؤسسة إلى الاقتراض ؟ .

وعليه فإن هذه النسبة من وجهة نظرنا تعتبر غير شائعة الاستخدام وخصوصا في ظروف الكساد الاقتصادي[1] .

وتحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية :

نسبة السيولة الفورية = النقدية / ديون قصيرة الأجل

- ثالثاً : نسب النشاط : تشير نسب النشاط إلى مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على استخدام وإدارة أصولها في تحقيق المبيعات وتصمم عادة هذه النسب لتحديد عما إذا كان استثمار المؤسسة في كل أصل من أصولها يبدو معقولا أو أكثر مما ينبغي، وذلك في ضوء مستوى المبيعات المخططة، فمثلا إذا لم تكن استثمارات المؤسسة في الأصول كافية فمن المحتمل أن تفقد المؤسسة فرصا لتحقيق مبيعات مربحة بشكل يؤثر على إيرادات المؤسسة ومن ثم على أرباحها، وتوجد نسب عديدة لقياس كفاءة نشاط المؤسسة أهمها : معدل دوران المخزون، معدل دوران الذمم المدينة (الزبائن)، ومعدل دوران الذمم الدائنة (الموردون)، معدل دوران الأصول، ومعدل دوران الأصول المتداولة، حيث سنتطرق إلى هذه المعدلات (النسب) كمايلي :

1- معدل دوران المخزون [2]: "يقصد بمعدل دوران المخزون السلعي عدد المرات التي يتم فيها بيع المخزون السلعي خلال السنة، ويستخدم هذا المقياس لتحديد كفاءة إدارة المبيعات في تسويق منتجات المنشاة خلال السنة الواحدة، فهو مؤشر يبين كفاءة المنشأة في توظيف الأموال بالمخزون السلعي الذي تتاجر به، إذ أن ارتفاع المعدل من خلال عدد مرات دورانه يبين كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح، ذلك للارتباط الوثيق بين الأرباح ودوران المخزون السلعي .

[1]- وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص59.
[2]- وليد ناجي الحيالي، نفس المرجع، ص 96.

ويتم احتساب هذه النسبة بموجب العلاقة التالية :

معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات / متوسط رصيد المخزون = ...مرة .
معدل دوران المخزون باليوم = 360/ معدل دوران المخزون = ...يوم .

2- معدل دوران الدائنين (الذمم المدينة) [1]: يستخدم هذا المؤشر للحكم على كفاءة إدارة المشروع لسداد التزاماته المتداولة، ويتم استخراج هذا المعدل بموجب العلاقة التالية :

معدل دوران الدائنين = المشتريات الصافية / الدائنين + أوراق الدفع = ... مرة .

معدل دوران الدائنين باليوم = 360/ معدل دوران الدائنين = ...يوم.

3- معدل دوران المدينين (الزبائن)[2]:تستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على كفاءة المؤسسة على تحصيل الديون، ويرتبط ذلك بعدد المرات التي يمكن فيها تحصيل الديون خلال السنة، إذ كلما ارتفع المعدل عن السنوات السابقة، فهو يشير إلى تحسن أداء الإدارة في تحصيل ديونها، وتصاغ هذه النسبة في المعادلة التالية :

معدل دوران المدينين = صافي المبيعات / متوسط رصيد المدينين = ...مرة .

متوسط رصيد المدينين = المدينين أول المدة + المدينين أخر المدة / 2

[1] - وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص 97.

[2] - وليد ناجي الحيالي، نفس المرجع، ص95.

ومن هذه النسبة يتم اشتقاق نسبة ثانية هي نسبة متوسط فترة التحصيل التي تستخدم لأغراض تقييم نوعية ديون المشروع، وتستخرج هذه النسبة بالمعادلة التالية :

متوسط فترة التحصيل = 360/ معدل دوران المدينين = ...يوم .

4- معدل دوران الأصول[1] : وتلخص هذه النسبة جميع نسب النشاط الأخرى وتتأثر بكل منها وتعتبر من أشمل مقاييس الكفاءة بحكم كونها مؤشرا لقدرة الاستثمارات في الموجودات على تحقيق المبيعات، أي إنتاجية هذه الأصول .

وتحسب هذه النسبة كما يلي :

معدل دوران الأصول = صافي المبيعات / مجموع الأصول

وتشير هذه النسبة إلى مدى كفاءة الإدارة في استعمال جميع الموجودات لتحقيق هدفها في المبيعات .

5- معدل دوران الأصول المتداولة[2] : وتحسب هذه النسبة على النحو التالي :

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / مجموع الأصول المتداولة = ...مرة .

تكمل هذه النسبة معدلات الدوران الأخرى، لكنها تركز على مدى استخدام الأصول المتداولة لتوليد المبيعات، وهذا المعدل مؤشر جيد على مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات خاصة في المؤسسات التي تمارس الأعمال التجارية، والمعدل المرتفع للنسبة مؤشر على الكفاءة أو احتمال الاعتماد على رأس مال عامل قليل، وهذا مؤشر على التوسع في المتاجرة وعكس ذلك يعني عدم استخدام رأس المال العامل بكفاية، إما بسبب عدم توليد الحجم المناسب من المبيعات أو بسبب زيادة الاستثمار في بند رأس المال العامل .

[1] - مفلح عقل محمد، مرجع سابق، ص324.

[2]- مفلح عقل محمد، نفس المرجع، ص325.

المطلب الثاني : تغير الاحتياجات في التمويل للمؤسسة.

ينتج عن النشاط الاستغلالي للمؤسسة من دورة استغلالية إلى دورة أخرى زيادة في الاحتياج من رأس المال العامل، كما قد يكون هناك انخفاض في هذا الاحتياج، ويتخذ هذا الأخير إحدى الحالتين السابقتين تبعا لعدة أسباب يمكن أن نلخصها كمايلي[1] :

1- **الحالة الأولى** : زيادة الاحتياج في رأس المال العامل : وتكون هذه الحالة عندما تقع المؤسسة في إحدى الوضعيات التالية:

- زيادة المخزونات (قيم الاستغلال) : وينتج عن زيادة الطلبيات من الزبائن أو زيادة حجم الإنتاج خلال الفترة مما يؤدي إلى الرفع من حجم المخزونات داخل المؤسسة .

- زيادة الحقوق (النقديات) : ويرجع هذا إلى سرعة دوران المخزونات من خلال بيع المنتجات في فترة قصيرة وبكمية معتبرة كما يكون تحصيل قيمة تلك المبيعات في مدة أقل من فترة تسديد الديون للموردين مما قد يضمن وجود سيولة لمواجهة الاحتياجات من الأموال خلال نفس الفترة .

- نقصان في موارد الدورة : وذلك من خلال تسديد ما هو مطلوب من الموردين من ديون على المؤسسة .

وينتج عن هذه الحالة آثار سلبية تؤثر على وضعية المؤسسة وهي :

- تسيير سيئ للمؤسسة .
- تراجع مبيعات المؤسسة .
- ارتفاع التكاليف داخل المؤسسة .

2- **الحالة الثانية** : نقصان في الاحتياج من رأس المال العامل : وتكون هذه الحالة عندما تقع المؤسسة في إحدى الوضعيات التالية :

- نقصان المخزونات : حيث يؤدي بيع المخزونات والمنتجات إلى نقص كمية المخزونات وكذلك تراجع مستوى الإنتاج بسبب نقص الطلبيات مما يؤدي إلى تراجع مستوى المخزونات داخل المؤسسة .

- نقصان الحقوق : ويكون هذا ناتج عن سرعة دوران المدينين، ومدة تحصيل الحقوق يجب أن تكون قصيرة من أجل ضمان سيولة نقدية داخل المؤسسة لمواجهة أي خطر مالي في المستقبل .

- زيادة الموارد : ولا يكون ذلك إلا من خلال زيادة أو حصول المؤسسة على أموال من مصادر مختلفة سواء كانت داخلية أو خارجية، طويلة، متوسطة أو قصيرة مما يضمن للمؤسسة تغطية احتياجاتها المالية .

وينتج عن هذه الحالة آثار ايجابية من شأنها تحسين وضعية المؤسسة خلال الدورة :

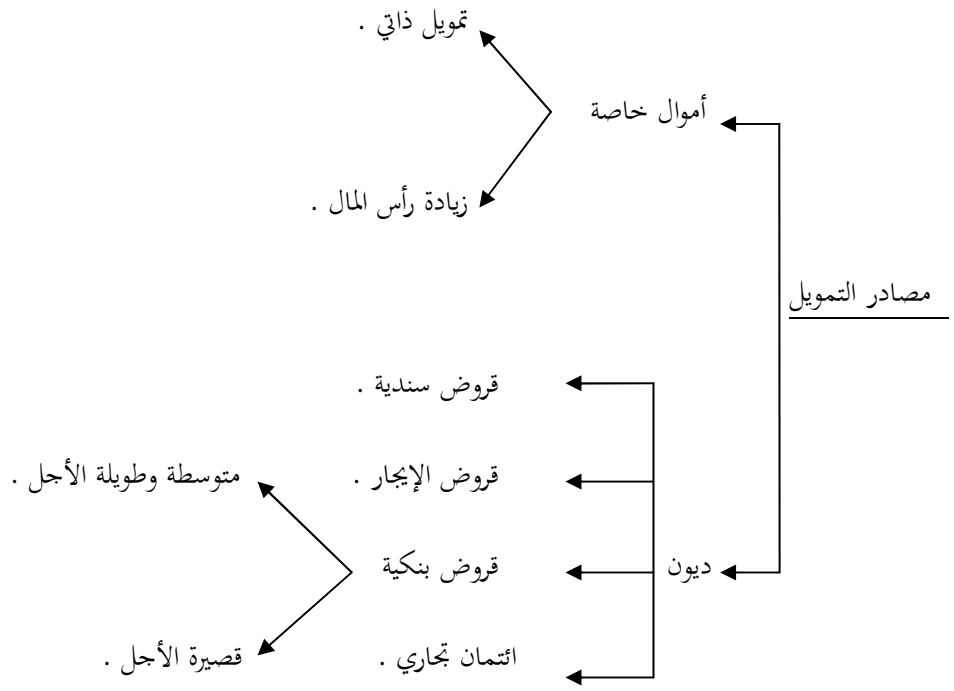
- تحسن في شروط التسيير .
- زيادة المبيعات .
- ترشيد التكاليف .

[1]- مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة، ديسمبر 2011، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

المطلب الثالث : تسيير الاحتياجات المالية للمؤسسة.

تلجأ المؤسسة لتغطية احتياجاتها الاستثمارية والاستغلالية إلى مصادر مختلفة للتمويل وتصنف مصادر التمويل بالاعتماد على معايير عديدة كالمدة ومنشأ الأموال ومعيار الملكية وحسب المعيار الأخير فيمكننا تقسيم مصادر التمويل إلى أموال خاصة وديون كما يلي[1] :

الشكل رقم (2 - 2): تصنيفات مصادر التمويل .



المصدر : من إعداد الطالب .

- أولاً : الأموال الخاصة : تتمثل الأموال الخاصة في وسائل التمويل طويلة الأجل سواء كانت داخلية أو خارجية، ويدخل ضمن التمويل الداخلي للمؤسسة "التمويل الذاتي ".

أما التمويل الخارجي فيتمثل في زيادة رأس المال سواء عن طريق طرح أسهم للإكتتاب أو مساهمات الشركاء العينية والنقدية أو المساعدات التي تعطيها الدولة بقصد تشجيع قطاعات اقتصادية معينة .

1- التمويل الذاتي : يعتبر المصدر الوحيد المتولد من العمليات الإنتاجية للمؤسسة، وبذلك فهو يساهم بشكل كبير في نمو وتطور المؤسسة لأنه من جهة يضمن تجديد وسائل الإنتاج ومن جهة يضمن التمويل الجزئي أو الكلي لتوسعات المؤسسة، وعلى هذا الأساس فهو يحافظ على وجود المؤسسة وبقاءها .

[1]- مليكة زغيب، مولود بوشنقير، مرجع سابق ، ص، ص192، 198.

2- زيادة رأس المال : تلجأ المؤسسة إلى زيادة رأس المال بطرق مختلفة وهذا حسب الهدف من هذه العملية، ويمكن أن تتخذ هذه العملية الأشكال التالية :

- زيادة رأس المال بمساهمات عينية : وفي هذه الحالة تكون الزيادة الفعلية في جانب الأصول من الميزانية، والتي تظهر في جانب الخصوم بقيمة الأصول المقدمة، حيث تؤثر هذه الزيادة على الأصول المتداولة للمؤسسة وذلك بزيادة الطاقة الإنتاجية الناتجة عن تشغيل الأصول الجديدة .

- زيادة رأس المال بمساهمات نقدية : مما يؤدي إلى تعزيز الهيكل المالي للمؤسسة، بحيث تزيد من حجم رأس المال العامل ومنه الأموال الخاصة، هذا علاوة على أنها تزيد من مقدار السيولة، الشيء الذي يسمح للمؤسسة باقتناء أصول إنتاجية جديدة .

إن الزيادة في رأس المال عن طريق ضم الإحتياطات أو الديون لا يؤدي إلى تحسين الهيكل المالي ولا التوازن المالي لأن ذلك عبارة عن إعادة ترتيب العناصر بداخل المؤسسة ليس إلا .

- ثانياً : الديون : إن الأموال الخاصة عادة لا تكفي لتمويل الاحتياجات المتنوعة للمؤسسة وحتى تحافظ هذه الأخيرة على مستوى الاستثمارات عند الحدود المقبولة وتتجاوز أزمات السيولة الظرفية، فإنها تلجأ إلى مصادر أجنبية للحصول على الأموال، ويتم ذلك بشروط وإجراءات تختلف باختلاف المصدر التمويلي .

كما أن التمويل بالأموال الخاصة ليست الاستراتيجية المالية المثلى، فكل شيء يتوقف على ضمان مردودية اقتصادية جيدة ومستمرة، وهذا لا يعني الإفراط في الإستدانة نظرا للتكلفة والمخاطر التي تتحملها المؤسسة .

1- القروض السندية : هي قروض بمبالغ ضخمة مجزأة إلى أقسام صغيرة يدعى كل منها سندا، ويعرف السند بأنه مستند دين يستفيد حامله من كل الحقوق التي يستفيد منها الدائنين الآخرين وخاصة الفائدة (دخل ثابت ومعروف مسبقا)، وتستحق هذه الورقة المالية عند حلول آجال الاستحقاق ولا يحق لأصحابها المشاركة في التسيير، أما في حالة التصفية فإن أصحاب السندات هم أول من يحصلون على مستحقاتهم قبل حملة الأسهم الممتازة والعادية .

وللسندات أنواع مختلفة كما هو الحال بالنسبة للأسهم، ويحق للمؤسسة المصدرة في بعض الأحيان استدعاءها حسب الحاجة لذلك، ونشير إلى أن مصاريف السندات تخصم من الربح قبل الضريبة (وفورات ضريبية) .

2- قرض الإيجار : قد تلجأ المؤسسة في بعض الأحيان إلى استئجار الأصول بدلا من شرائها وهذا لأسباب عديدة منها :

- قد تكون الحاجة لذلك الأصل مؤقتة وموسمية .

- قد لا تسمح لها إمكانياتها الخاصة بشرائه .

- قد تكون تكلفة استئجار الأصل أقل من تكلفة الحصول عليه عن طريق قرض كلاسيكي .

- بسبب التطورات التكنولوجية فهي تنقل هذه الخسارة المحتملة إلى صاحب الأصل أو مالكه الذي يتحمل في بعض الأحيان حتى تكلفة الصيانة الدورية لذلك الأصل .

ولهذا المصدر التمويلي كذلك أنواع، فقد يكون استئجارا تشغيليا أو استئجارا تمويليا أو بيع وإعادة استئجار، ولكل نوع من الأنواع السابقة مزايا وعيوب تقوم المؤسسة بدراستها بدقة قبل الإقدام على قرار الاستئجار .

علما أن أقساط الإيجار تعتبر من المصاريف التي تخصم من الربح قبل الضريبة وعليه فهي تحقق وفورات ضريبية .

وفي آخر مدة العقد تطرح أمام المؤجر ثلاث حالات :

- التنازل عن الأصل. - تجديد مدة الاستئجار. - خيار شراء الأصل.

3- القروض البنكية : تعتبر البنوك من المصادر التمويلية الهامة خاصة في اقتصاديات المديونية أين تهيمن هذه المؤسسات بصفة شبه كلية عل تمويل الاقتصاد، ويمكن أن تكون هذه القروض قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل تستحق بعد فترة زمنية معينة ويترتب عنها فوائد تدفع للجهة الدائنة (حسب الاتفاق والشروط المبرمة بين الطرفين).

وتكون فترة استحقاق القروض المتوسطة 7سنوات كحد أقصى في حين تفوق فترة استحقاق القروض الطويلة الأجل ذلك وقد تصل إلى 20سنة .

4- الإئتمان التجاري : هو تمويل قصير الأجل تحصل عليه المؤسسة من الموردين، ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تستخدمها المؤسسة في العملية الصناعية أو التجارية، وفي غياب الخصم النقدي، ويعد الائتمان التجاري عديم التكلفة (مجاني).

خلاصة الفصل :

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكن القول أن دورة الاستغلال للمؤسسة تتوسع بفعل نمو النشاط الاستغلالي، حيث يعتبر كعامل رئيسي في ظهور الاحتياجات المالية خلال الدورة التشغيلية، وتعمل المؤسسة على تحديد تلك الاحتياجات من دراسة الوضعية المالية لها، ويكون ذلك بحساب مختلف مؤشرات التوازن والنسب المالية الدالة على وضعية كل عنصر من عناصر ميزانية المؤسسة من أجل معالجة الاحتياجات وتغطيتها من خلال مصادر التمويل المختلفة سواء عن طريق التمويل الداخلي والمتمثل في الأموال الخاصة (التمويل الذاتي، زيادة رأس المال)، أو عن طريق التمويل الخارجي والمتمثل في الديون (قروض بنكية، قروض سندية، قروض الإيجار، الائتمان التجاري) .

وما يميز الاحتياجات المالية أنها تتصف بالتذبذب أي ارتفاع وانخفاض في قيمة احتياجات رأس المال العامل من دورة استغلالية لأخرى، والتحكم فيها يؤكد كفاءة وقدرة المؤسسة على تسيير أصولها .

الفصل الثالث :

دراسة حالة المؤسسة الوطنية للبلاستيك والمطاط وحدة soexplast

مقدمة الفصل:

بعد أن تم التطرق في الفصلين السابقين إلى المؤسسة الاقتصادية، وتحديد احتياجاتها المالية من خلال عرض أهم المؤشرات الدالة على قدرة المؤسسة على مواجهة الاحتياجات المالية لها، أو عدم قدرتها على ذلك والتعرف على حقيقة الوضع المالي لها، سأحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع، وقد وقع الاختيار على مؤسسة البلاستيك والمطاط باعتبارها مؤسسة اقتصادية، محاولين التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة، وقدرتها على مجابهة الاحتياجات المالية خلال الدورة، ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، إضافة إلى تحليل الوثائق المحاسبية للمؤسسة وذلك باستخدام المؤشرات والنسب المالية السابقة الذكر؛ وسيكون ذلك على النحو التالي :

المبحث الأول : تقديم مؤسسة البلاستيك والمطاط .

المبحث الثاني : الميزانية المالية للمؤسسة .

المبحث الثالث : جدول حسابات النتائج للمؤسسة .

المبحث الرابع : جدول التمويل للمؤسسة .

المبحث الأول : تقديم مؤسسة البلاستيك والمطاط (وحدة المدية soexplast) .

سنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء صورة عامة عن الوحدة، والتعرف على طبيعة عملها، التنظيم الهيكلي لها، وبعض النقاط الخاصة التي قد تمكننا من أخذ صورة عن نشاط الوحدة .

المطلب الأول : التعريف بمؤسسة البلاستيك والمطاط .

المؤسسة الوطنية للبلاستيك والمطاط (ENPC) والكائن مقرها الرئيسي بسطيف، كانت فيما مضى عبارة عن مجمع تابع تحت وصاية شركة سوناطراك، وبعد إعادة الهيكلة للمؤسسات الوطنية سنة 1980 تم فصل المؤسسة عن شركة سوناطراك، وتحولت إلى شركة عمومية ذات أسهم (SPA) .

بغية ترتيب نشاطاتها وتوسيع قدراتها الإنتاجية قامت هذه المؤسسة بإنشاء 12فرع تمثل وحدات إنتاجية كالتالي :

- سطيف : (SOFIPLAST ,CALPLAST, ALMOULÉS, SIPLAST) .

- الشلف : (FIPEXPLAST, SATUPLAST, LAMIPLAST) .

- تيزي وزو : (SISCOPLAST).

- الجزائر : (SECOPLAST, TRÉCYPLAST, TRONSPOLYMERS) .

- المدية : (SOEXPLAST).

تعمل هذه الفروع على إنتاج تشكيلة منتجات مختلفة، وهذه المنتجات تمس وتهم قطاعات اقتصادية عديدة منها :

- قطاع الفلاحة والري .

- قطاع الصناعة (الغذائية).

- صناعات مختلفة مثل : النسيج، الأدوات الإلكترونية والكهرومنزلية ...إلخ.

وتسعى هذه المؤسسة كغيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى من خلال أنشطتها الاقتصادية والمتمثلة أساسا في تحويل البلاستيك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي من أهمها ما يلي:

- ترقية الصناعات الوطنية للبلاستيك والمطاط من خلال تدعيم السوق الوطنية وتزويدها بالمنتجات .

- إعداد مشاريع المنشآت الصناعية الجديدة وتوسيع الوحدات الصناعية في قطاع البلاستيك والمطاط .

- إعداد برنامج تمويل بناءا على الطلبيات المقدمة من الزبائن .

- تعمل على تلبية حاجيات المؤسسات الأخرى مثل: التعاونيات الفلاحية، الديوان الوطني للحليب ... .

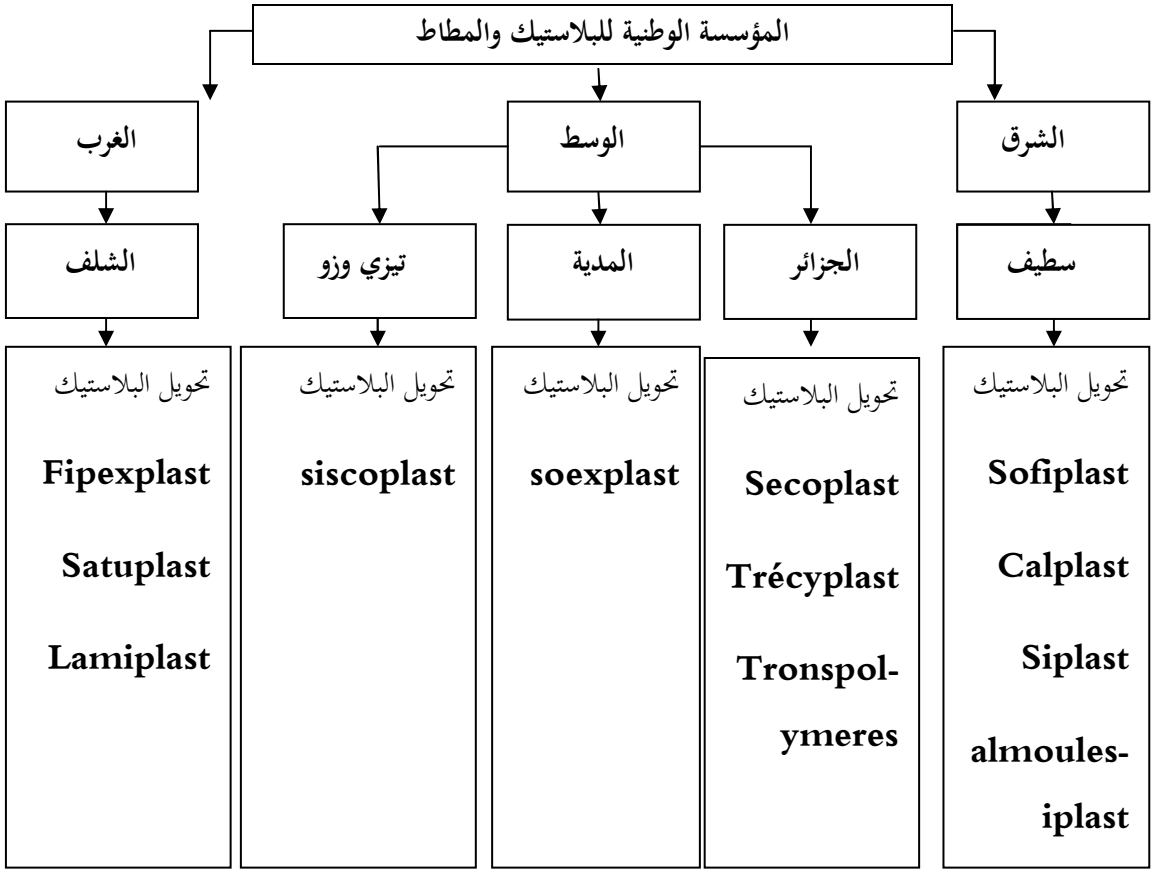
- تغطية السوق بالمنتجات البلاستيكية بمختلف أنواعها وبالتالي العمل على زيادة تعاملاتها داخل الوطن، وتوسيع تشكيلة منتجاتها والحصول على عملاء وزبائن جدد .

- تحقيق مردودية عالية من خلال تحقيق أكبر قدر من الأرباح وبأقل تكلفة ممكنة .

- الوصول إلى أعلى مستوى من الجودة وهذا من أجل زيادة الطلب على منتجاتها وتوسيع حصتها السوقية .

وفيما يلي مخطط يبين مختلف الوحدات التابعة للمؤسسة الوطنية للبلاستيك والمطاط والتي مقرها الرئيسي بسطيف .

الشكل رقم (3 - 1) : الوحدات التابعة للمؤسسة الوطنية للبلاستيك والمطاط .



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف مديرية الإدارة والمالية .

المطلب الثاني : التعريف بوحدة soexplast بالمدية .

هي الفرع المتواجد بالمدية (soexplast)société d'extrusion plastique والكائن مقرها الرئيسي ببلدية ذراع السمار على الطريق الوطني رقم 18 وعلى بعد 4كلم غرب وسط ولاية المدية .

وقد أنشئت هذه الوحدة عام 1976 عندما كان المجمع تابعا لشركة سوناطراك ومع نهاية سنة 1980بدأت في الإنتاج التجريبي في نوفمبر، بينما كان الانطلاق الفعلي في الإنتاج سنة 1981 برأس مال اجتماعي 55000000دج، حيث بدأ في الارتفاع إلى أن وصل حاليا إلى 347900000دج، وهذا نتيجة توسع نشاطها وزيادة تعاملاتها .

يتمثل نشاطها الرئيسي في تحويل البلاستيك، وهي عمومية ذات أسهم SPAحيث كانت 100% من أسهمها هي ملك للشركة الأم ENPC المتواجدة بسطيف ومع بداية سنة 2000 أصبحت الوحدة فرعا مستقلا في التسيير .

تتربع هذه الوحدة على مساحة إجمالية مقدرة بـ 47727 متر أي ما يقارب 4,7727 هكتار، وذات قدرة إنتاجية فعلية تقد ر بـ 4000 طن سنويا، والميزة الأساسية لهذه الشركة أنها تقوم بالإنتاج حسب الطلب، ومن ثم التوريد كذلك بناءا على طلب مصلحة الإنتاج أو المصالح الأخرى، وتتمثل منتجاتها فيمايلي :

- أكياس الحليب pochette lait.

- مواد التعبئة والتغليف conditionnement.

- أكياس القمامات sac poubelle.

- أكياس متنوعة diverse.

- أشرطة خاصة بالمواد الغذائية (مثل العجائن ...).

- أشرطة فلاحية (البيوت البلاستيكية) serresagricoles.

- حقن صغيرة petite injection.

- أشرطة النفق films tunnel.

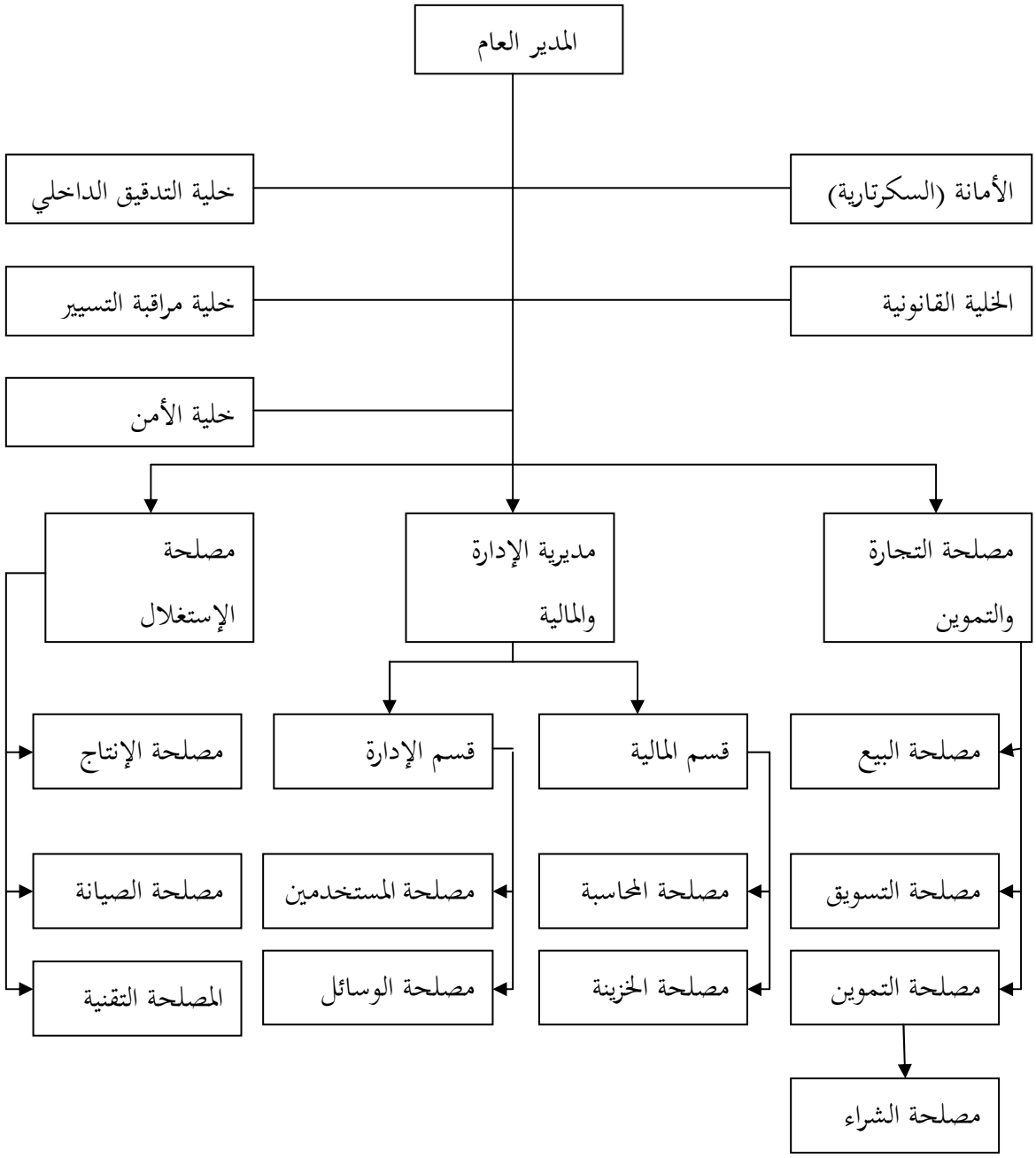
- أشرطة تغليف مختلفة مثل القارورات البلاستيكية وغيرها.

- أدوات مختلفة مثل سدادات القارورات .

وتتعامل هذه الوحدة مع مؤسسات مختلفة منها : مؤسسة صيدال، الديوان الوطني للحليب، المؤسسة الوطنية لمواد التنظيف ENAD، المؤسسة الوطنية للملح، مؤسسة NAFTAL، وغيرها من المؤسسات .

أما بالنسبة إلى الهيكل التنظيمي الخاص بهذه الوحدة فسنعرضه في الشكل الموالي : (الصفحة الموالية).

الشكل رقم (3 - 2): الهيكل التنظيمي لوحدة Soexplast.



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة .

سنحاول فيمايلي إعطاء لمحة عن المصالح والأقسام والمديريات الموجودة بالوحدة ومختلف مهامها :

1- **المدير العام** : يقوم بالسهر على :

- ممارسة السلطة وإعطاء الأوامر .

- التأكد من تحقيق الأهداف المرجوة .

- تنشيط وتنسيق هياكل المؤسسة وبالتالي متابعة عمل المصالح المباشرة .

2- **الأمانة** : هي تساعد المدير في أداء مهامه بإتقان وأمان وتقوم بكل ما يحتاجه ومن مهامها :

- تحويل المكالمات إلى المدير .

- استقبال الضيوف وتقديمهم إلى المدير .

- تسجيل البريد الوارد وتقديمه إلى المدير .

- إرسال البريد إلى المصالح المعنية وذلك بعد دراسته .

3- **الخلية القانونية** : تقوم هذه الخلية بالمهام التالية :

- تهتم بالدفاع عن المؤسسة في حالة وجود نزاعات مع المتعاملين مع الوحدة .

- حل مشاكل العمال .

- متابعة سير القوانين والتشريعات التي تحكم عمل الوحدة .

4- **خلية التدقيق الداخلي** : وتقوم هذه الخلية بالمهام التالية :

- المراجعة الداخلية لكل المصالح الموجودة بالمؤسسة بهدف تحسين الأهداف .

- رفع تقارير شاملة للمدير العام عن سير العمل في كل المصالح .

- مراقبة الأداء ومدى التزام الموظفين بالسياسات والإجراءات المحددة من قبل الإدارة .

- التأكد من السجلات المحاسبية للدورات السابقة مع التأكد من العمليات الخاصة بالدورة الحالية .

- تحليل الانحرافات ومعرفة أسبابها والعمل على تصحيحها .

5- **خلية مراقبة التسيير** : تمارس هذه الخلية مجموعة من المهام منها :

- إعداد الميزانية السنوية التقديرية .

- مقارنة الموازنات الفعلية مع الموازنات المتوقعة وتحديد الانحرافات .

- إعداد تقارير البيع .

- الإشراف والمتابعة على تنفيذ الموازنات الجزئية كموازنة المبيعات، موازنة الإنتاج ...إلخ.

6- **خلية الأمن** : هذه الخلية مكلفة بتوفير الأمن وتحسين شروط العمل، وضمان الحماية والوقاية لعمال المؤسسة وتجهيزاتها .

7- **مصلحة التجارة والتموين** : وتتكون من ثلاث مصالح هي :

- مصلحة التموين : وهي تقوم بعملية الشراء من خلال تزويد المخازن بالمواد الأولية اللازمة والتخزين من دخول وخروج المواد والمنتجات وعملية التسجيل المرافقة لها .

- مصلحة البيع : وتهتم بالإشراف على عمليات البيع، خروج البضاعة وتسيير مخزون المنتجات الموجهة للبيع .

- مصلحة التسويق : وتقوم بالإشراف على عمليات نشاطات الترويج، دراسة السوق، بالإضافة إلى توزيع المنتجات .

8- **مديرية الإدارة والمالية** : وهي تضم قسمين هما :

- قسم إدارة الموارد البشرية : وتهتم أساسا بالمستخدمين وأعمال البريد والهاتف والنقل، النشاطات الثقافية والاجتماعية، تكوين المستخدمين وتسيير الأجور والتأمينات الاجتماعية وهذا من خلال مصلحة الوسائل ومصلحة المستخدمين .

- قسم المالية : يتكون من مصلحتين هما :

- مصلحة المحاسبة .
- مصلحة الخزينة .

يقوم هذا القسم بالوظائف التالية :

- مسك المحاسبة العامة ومباشرة عملية التأكد من الوثائق قبل وضعها للمحاسبة .

- تسيير ومتابعة كافة العمليات المالية للوحدة .

- التأكد من تحليل الحسابات والتسديدات .

- إمضاء الشيكات واستقبال الأوراق الواردة من البنك .

9- **مصلحة الاستغلال** : وتعتبر أكبر مصلحة في الوحدة لاحتوائها على أغلب العاملين في الوحدة وتنقسم إلى المصالح التالية :

- مصلحة الإنتاج : تقوم هذه المصلحة بالإشراف على مختلف مراحل الإنتاج والتحويل، ومراقبة سير عملية الإنتاج ...إلخ.

- مصلحة الصيانة : وتهتم بعملية الصيانة والتصليح، بالإضافة إلى أعمال الكهرباء والإلكترونيك .

- المصلحة التقنية : وتقوم بالإشراف على أعمال مراقبة نوعية المواد وتطوير المنتجات .

كما تقوم هذه المصلحة بالنشاطات المتعلقة بالإنتاج ومن أهمها :

- إعداد مخطط الإنتاج .

- الحرص على تطبيق الأهداف واحترام المدة القانونية للإنتاج .

- الاستعمال الأمثل للموارد البشرية والآلات.

المبحث الثاني : الميزانية المالية للمؤسسة (وحدة soexplast) .

سنقوم في هذا المبحث بإعداد الميزانية المالية لوحدة soexplast بالمدية، ومن ثم القيام بتحليلها من خلال الوثائق المقدمة من طرف الوحدة محل الدراسة باستخدام المؤشرات والنسب المالية المساعدة على فهم الوضعية المالية للوحدة .

المطلب الأول : إعداد الميزانية المالية للمؤسسة سنة 2013 و 2014 .

إن إعداد الميزانية المالية يتطلب تعديل الأصول والخصوم، فتقيم الأصول بقيمتها الحقيقية أو الحالية مع التحلي بمبدأ الحيطة والحذر وترتيبها وفقا لدرجة سيولة كل عنصر، وترتب انطلاقا من الأصول أقل سيولة إلى غاية الأصول الأكثر سيولة، بالإضافة إلى هذا يجب احترام مبدأ السنوية الذي يقسم الأصول إلى أصول ثابتة، والتي تضم العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة وأصول متداولة، والتي تضم العناصر التي تبقى في المؤسسة لأقل من سنة، أما بالنسبة إلى الخصوم فيتم تعديلها وفق مبدأ الاستحقاق ومبدأ السنوية أيضا، وبالتالي تقسم الخصوم إلى أموال دائمة التي تضم رؤوس الأموال والديون طويلة الأجل، أما القسم الثاني فهو الخصوم المتداولة والتي تضم الديون قصيرة الأجل .

-أولاً : تعديلات الأصول والخصوم لسنتي 2013 و 2014 وإعادة ترتيبها :

1- تعديل جانب الأصول: ويمكن عرضها كمايلي :

- مجموعة التثبيتات : نلاحظ أن هذه المؤسسة لا تقوم بإعادة تقييم استثماراتها وهذا ما يعاب عليها، ولذلك ستأخذ التثبيتات نفس القيمة المحاسبية المسجلة في الميزانية المحاسبية، وترتب حسب درجة السيولة كالأتي :

جدول رقم (3 - 1): تعديل وترتيب الأصول الثابتة . **الوحدة : دج.**

العناصر	سنة 2013	سنة 2014
تثبيتات معنوية :	121480	95740
تثبيتات عينية :		
أراضي :	153801600	153801600
مباني :	184621531,58	179895226,23
المنشآت والآلات :	135238830,74	153275676,22
تثبيتات عينية أخرى :	4279667,11	5420933,88
تثبيتات مالية :	4427500	2353750
مجموع التثبيتات :	**482490609,43**	**494842926,33**

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة .

مجموعة الأصول المتداولة : وتأخذ قيم الأصول المتداولة من الميزانية المحاسبية مباشرة لأنها لا تقوم بإعادة تقييم لأصولها كما ذكرنا سابقا، وعليه ترتب أيضا هذه العناصر حسب درجة السيولة وتكون القيم الحقيقية لها كمايلي :

جدول رقم (3 - 2): تعديل وترتيب الأصول المتداولة . **الوحدة : دج.**

العناصر	سنة 2013	سنة 2014
المخزونات :	287413699,1	307977904,43
الزبائن :	77403972,54	62215712,43
الضرائب المماثلة :	204722180,93	268667600,17
الموجودات :		
البنك :	146778222,17	480849662,85
الصندوق :	213986,59	11109,6
مجموع الأصول المتداولة :	**572825211,78**	**965733037,37**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة .

- إلغاء بعض العناصر الوهمية : ويكون من خلال إلغاء بعض عناصر الميزانية التي لا تعبر عن أصول حقيقية وتتمثل في المصاريف الإعدادية .

نلاحظ أن المؤسسة قد تمكنت من إطفاء مصاريفها الإعدادية بشكل كامل، لذا لا يوجد أي تعديل على هذا المستوى طوال الفترة 2013 و 2014 .

2- تعديل جانب الخصوم : بما أن المؤسسة لا تقوم بإعادة تقييم أصولها فهذا حتما يؤدي إلى عدم ظهور فارق إعادة التقييم، كما أنه لن تكون هناك تغييرات على مستوى جانب الخصوم وتؤخذ القيم المحاسبية كقيم حالية أو سوقية .

- مجموعة الأموال الدائمة : ويمكن عرضها كما يلي :

جدول رقم (3 - 3): تعديل وترتيب الأموال الدائمة . **الوحدة : دج.**

العناصر	سنة 2013	سنة 2014
الأموال الخاصة :		
رأس المال :	347900000	347900000
النتيجة الصافية :	47621816,43	53669163,11
ترحيل من جديد :	148614698,99	100992882,56
مجموع الأموال الخاصة :	246907117,44	300576280,55
الخصوم الثابتة :		
قروض وديون طويلة الأجل :	730712425,64	1027426224,8
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا :	41752071,78	38784911,17
مجموع الخصوم الثابتة :	772464497,72	1066211136,17
مجموع الأموال الدائمة :	**1019371614,86**	**1366787417,52**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة .

- مجموعة الخصوم المتداولة : تؤخذ قيم هذه المجموعة من الميزانية المحاسبية مباشرة وترتب حسب درجة الاستحقاق أيضا وتكون القيم الحقيقية لها كالتالي :

جدول رقم (3 - 4): تعديل وترتيب الخصوم المتداولة . **الوحدة :دج.**

العناصر	سنة 2013	سنة 2014
الخصوم المتداولة :		
الموردون والحسابات الملحقة :	21696241,35	75887587,04
ضرائب :	1105539,96	2206533,66
المجمع و الشركاء :	2701880,91	-
ديون أخرى :	10440544,13	15694426,16
مجموع الخصوم المتداولة :	**35944206,35**	**93788546,86**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة .

- ثانياً : إعداد الميزانية المالية لسنة2013 و 2014 .

بعد تعديل عناصر الميزانية المحاسبية وإعادة ترتيبها لكل من جانبي الأصول والخصوم يمكن إعداد الميزانية المالية للوحدة محل الدراسة انطلاقا من المعلومات والوثائق المقدمة كما يلي :

جدول رقم(3-5): الميزانية المالية لوحدة soexplast سنة 2013: **الوحدة : دج.**

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة	**482490609,43**	الأموال الدائمة	**1019371614,86**
الأصول المادية :	477941629,4	الأموال الخاصة :	**246907117,44**
الأصول المعنوية :	121480	رأس المال :	347900000
الأصول المالية :	4427500	النتيجة :	47621816,43
		ترحيل من جديد :	148614698,99
		الخصوم الثابتة :	**772464497,42**
		قروض وديون مالية :	730712425,64
		مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	41752071,78
الأصول المتداولة	**572825211,78**	الخصوم المتداولة	**35944206,35**

المخزونات:	287413699,1	الموردون والحسابات الملحقة :	21696241,35
قيم قابلة للتحقق :	**282126153,54**	ضرائب :	1105539,96
الزبائن :	774039972,54	المجمع والشركاء :	21701880,91
ضرائب مماثلة :	204722180,76	ديون أخرى :	10440544,13
القيم الجاهزة :	**146992208,76**		
البنك :	146778222,17		
الصندوق :	213986,59		
مجموع الأصول	**1055315821,21**	**مجموع الخصوم**	**1055315821,21**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

جدول رقم (3 - 6): الميزانية المالية لوحدة soexplast سنة 2014: **الوحدة :دج.**

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة	**494842926,33**	الأموال الدائمة	**1366787417,52**
الأصول المادية :	492393436,3	الأموال الخاصة :	**300576280,55**
الأصول المعنوية :	95740	رأس المال :	347900000
الأصول المالية :	2353750	النتيجة :	53669163,11
		ترحيل من جديد :	100992882,56
		الخصوم الثابتة :	**1066211135,97**
		قروض و ديون مالية :	1027426224,8
		مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا :	38788546,86
الأصول المتداولة :	**965733037,25**	الخصوم المتداولة :	**93788546,86**
	153988952,20		

المخزونات :	**330883312,6**	الموردون و الحسابات الملحقة :	75887587,04
قيم قابلة للتحقق:	62215712,43	ضرائب :	2206533,66
الزبائن :	268667600,17	المجمع و الشركاء:	-
ضرائب مماثلة :	**480860772,45**	ديون أخرى:	15694426,16
القيم الجاهزة :	480849662,85		
البنك :	11109,6		
الصندوق:			
مجموع الأصول	**1460575963,58**	**مجموع الخصوم**	**1460575963,58**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على لوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة .

المطلب الثاني : تحليل الميزانية المالية للمؤسسة .

انطلاقا من الميزانية المالية لسنة 2013 وسنة 2014 السابقتين يمكن إعداد جدول يوضح تطور الأصول والخصوم وأهم العناصر التي يحويانها، وذلك من سنة إلى سنة موالية، وباعتبار سنة 2013 هي سنة الأساس وسنة 2014 هي سنة المقارنة.

ولأخذ صورة جيدة على التطور تعطى قيم المجاميع في شكل نسب مئوية .

جدول رقم (3 - 7): تطور الأصول والخصوم للمؤسسة . **الوحدة : نسبة مئوية .**

البيان	سنة 2013	سنة 2014	التطور
الأصول الثابتة :	45,72	46,891	+1,171
الأصول المتداولة :	54,28	91,511	+37,231
قيم الاستغلال(المخزونات):	13,617	14,592	+0,975
قيم قابلة للتحقق :	26,734	31,354	+4,62
قيم جاهزة :	13,908	45,566	+31,658
الأصول :	100	138,402	+38,402

الأموال الخاصة :	23,397	28,482	+5,085
الخصوم الثابتة (ديون طويلة الأجل) :	73,197	101,032	+27,835
الخصوم المتداولة (ديون قصيرة الأجل):	3,406	8,887	+5,481
الخصوم :	100	138,402	+38,402

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيتين الماليتين.

من الجدول نلاحظ أن أصول المؤسسة لسنة 2014 قد حققت زيادة تقدر بـ 38,402 **%** مقارنة بسنة 2013، هذه الزيادة تعود إلى ارتفاع الأصول المتداولة بنسبة كبيرة تقدر بـ 37,231**%** مع ارتفاع ضعيف في الأصول الثابتة بنسبة 1,171**%**، وإن تم التمعن في سبب الارتفاع الكبير للأصول المتداولة نجد أن السبب الرئيسي هو زيادة القيم الجاهزة والمقدرة بـ 31,65**%** هذه النسبة تعتبر مفيدة للمؤسسة لأنها دليل على وجود سيولة جيدة ومريحة للمؤسسة .

ومن نفس الجدول نلاحظ أن خصوم المؤسسة في سنة 2014 زادت بنسبة 38,40**%** مقارنة بسنة 2013، ويمكن إرجاع هذه الزيادة إلى :

- زيادة الأموال الخاصة بنسبة 5,08**%** وسبب هذه الزيادة هو النتيجة الموجبة المحققة خلال سنة 2013 .

- ارتفاع الديون طويلة الأجل بنسبة كبيرة نوعا ما تقدر بـ 27,83**%** .

- ارتفاع الديون قصيرة الأجل بنسبة 5,48**%** .

ومما سبق نلاحظ أن المؤسسة حققت زيادة في كل من الأصول والخصوم وأهم العناصر التي تتضمنها وهذا يعود إلى توسع نشاط المؤسسة (وحدة soexplast).

أولاً : تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية : ويكون تحليل الميزانية المالية بواسطة التوازنات المالية بدراسة مختلف رؤوس الأموال العاملة وأهمها مايلي :

1- حساب رأس المال العامل (**FR**):

من أجل معرفة هل المؤسسة متوازنة ماليا أم لا ومدى احترامها لقاعدة التوازن المالي الأدنى وكذلك معرفة ما إذا كانت المؤسسة تمتلك هامش أمان يساعدها على مواجهة الاحتياجات المالية خلال الدورة، نقوم بحساب رأس المال العامل لسنتي 2013 و2014 وهذا من أجل متابعة تطوره ومدى إمكانية استجابته لمتطلبات نشاط المؤسسة .

كما تم التطرق له في الجانب النظري فإن رأس المال العامل يحسب بطريقتين وهما :

- طريقة أعلى الميزانية : رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة .

- طريقة أسفل الميزانية : رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل .

ولسهولة حسابه نقدمه في الجدول الموالي :

جدول رقم (3 - 8): رأس المال العامل . **الوحدة:دج.**

البيان	سنة 2013	سنة 2014	التطور
الأموال الدائمة :	1019371614,86	1366787417,22	347415802,36
الأصول الثابتة :	482490609,43	494842926,33	12352316,46
رأس المال العامل :	**536881005,43**	**871944490,89**	**335063485,46**
الأصول المتداولة :	572825211,78	965733037,86	392907825,47
الديون القصيرة الأجل :	35944206,35	93788546,86	57844340,51
رأس المال العامل :	**536881005,43**	**871944490,89**	**335063485,46**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيتين الماليتين.

من الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل سنة 2013 موجب، وهذا يعني أن المؤسسة قد احترمت قاعدة التوازن المالي الأدنى والتي تعني أن الأصول الثابتة تمول بالأموال الدائمة فالمؤسسة حققت هامش أمان بتمويلها جزء من الأصول المتداولة يقدر بـ536881005,43دج، وفي سنة 2014 نلاحظ أيضا أن رأس المال العامل موجب ويقدر بـ 871944490,89دج، وهذا يعني زيادة هامش الأمان لدى المؤسسة بمقدار 335063485,46دج، ويرجع هذا التحسن في التوازن المالي للمؤسسة إلى زيادة الأموال الدائمة بقيمة أكبر من زيادة الأصول الثابتة خلال السنتين .

هذا التحليل كان من منظور أعلى الميزانية، أما من منظور أسفل الميزانية نلاحظ خلال السنتين رأس المال العامل موجب، ففي سنة 2013حققت رأس مال عامل أو هامش أمان قدر بـ 536881005,43دج، مما يعني أن الأصول المتداولة للمؤسسة بإمكانها تغطية الالتزامات قصيرة الأجل وتحقيق سيولة إضافية في المؤسسة لمواجهة الاحتياجات المالية خلال الدورة، أما بالنسبة لسنة 2014 فقد حققت رأس مال عامل يقدر بـ 871944490,89دج، وهو أحسن بكثير من السنة الماضية ويرجع الفضل في هذا التحسن إلى زيادة الأصول المتداولة بشكل جيد في المؤسسة مع ارتفاع ضعيف في الديون قصيرة الأجل والذي لم يؤثر على التوازن المالي للمؤسسة .

بالاعتماد على الميزانيتين السابقتين يمكن حساب وإظهار مختلف رؤوس الأموال العاملة وهي :

- رأس المال العامل الخاص : ر.م.ع.خ = الأموال الخاصة – الأصول الدائمة .

أو: ر.م.ع.خ = الأصول المتداولة – مجموع الديون .

- رأس المال العامل الأجنبي: ر.م.ع.أ = مجموع الديون .

- رأس المال العامل الإجمالي : ر.م.ع.إ = مجموع الأصول المتداولة .

ويمكن إظهارها وحسابها في جدول يسهل العملية كما يلي :

جدول رقم (3 - 9): رؤوس الأموال العاملة . **الوحدة : دج.**

رأس المال العامل	سنة 2013	سنة 2014	التغير
رأس المال العامل الخاص	-235583491,99	-194266645,58	41316846,41
رأس المال العامل الأجنبي	808408703,78	1159999682,83	351590979,06
رأس المال العامل الإجمالي	572825211,78	965733037,25	392907825,47

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيتين الماليتين .

من الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص لسنة 2013 و 2014 سالب بمقدار 235583491,99دج، 194266645,78دج، على التوالي وهذا يعني أن المؤسسة لا تعتمد على أموالها الخاصة في تغطية الأصول الثابتة وإنما تعتمد على موارد أجنبية أخرى في ذلك، ومما نلاحظه أيضا من الجدول أن هناك تحسن في رأس المال العامل الخاص وهذا راجع إلى زيادة الأموال الخاصة في المؤسسة .

أما بالنسبة إلى رأس المال العامل الأجنبي أو الخارجي فنجد أن المؤسسة قد حققت ر.م .ع .أجنبي موجب خلال السنتين يقدر بـ 808408703,77دج، و 1159999682,83دج، على التوالي وهذا يعني أن المؤسسة لديها مصادر أموال أجنبية اعتمدت عليها في تغطية استثماراتها ومما يلاحظ أيضا أن هناك ارتفاع في ر.م.ع.الأجنبي خلال سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 مما يدل على أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على مصادر الأموال الخارجية .

أما بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي والمتمثل في عناصر الأصول التي لها سرعة دوران سنة أو أقل من ذلك فنجد أن المؤسسة لديها قيمة جيدة من الأصول المتداولة التي تتمثل في عناصر الاستغلال كما أن هناك زيادة في قيمة الأصول المتداولة من سنة 2013 إلى سنة 20114 تقدر بـ 392907825,47دج، وهذا يرجع إلى توسع نشاط الاستغلال للمؤسسة .

2- حساب الاحتياجات من رأس المال العامل (BFR):

من أجل معرفة ما إذا كانت المؤسسة تواجه احتياجات سيولة عند موعد استحقاق الديون قصيرة الأجل أو لا، وهل المؤسسة تتحكم في تسيير دورة الاستغلال بشكل جيد، يجب حساب احتياجات رأس المال العامل، ومن أجل حسابه نعتمد على الجدول الموالي :

احتياجات ر.م.ع = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – السلفات).

من خلال الميزانيتين الماليتين نجد أن المؤسسة ليس لديها سلفات مصرفية أي معدومة .

جدول رقم (3 - 10): احتياجات رأس المال العامل . **الوحدة: دج.**

البيان	سنة 2013	سنة 2014	التطور
قيم الاستغلال :	143706849,55	153988952,20	-
قيم غير محققة :	282126153,47	330883312,6	-
احتياجات الدورة	425833003,02	484872264,8	59039291,51
الديون قصيرة الأجل:	35944206,35	93788546,86	-
موارد الدورة	35944206,35	93788546,86	57844340,51
احتياجات .ر.م.ع(BFR)	**389888796,67**	**391083717,94**	**1194921,27**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيتين الماليتين .

من خلال الجدول نجد أن المؤسسة حققت خلال سنة 2013 وسنة 2014 احتياجا من رأس المال العامل موجبا يقدر بـ389888796,67دج و391083717,94دج على التوالي وهذا يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية فهي بالتالي بحاجة إلى موارد ووسائل مالية أخرى، ومما نلاحظه أيضا أن قيمة الاحتياج من سنة إلى سنة قد ارتفعت بمقدار 1194921,27دج، وهذا دليل على أن المؤسسة لم تنجح في تخفيض احتياجات السنة الماضية .

3 - حساب الخزينة (TR): سنقوم بحساب خزينة المؤسسة من أجل معرفة ما إذا كانت هناك أموال سائلة متاحة تستطيع المؤسسة التصرف فيها فعلا أم لا.

وتحسب كمايلي :

جدول رقم (3 - 11): خزينة المؤسسة . **الوحدة: دج.**

البيان	سنة2013	سنة 2014	التطور
القيم الجاهزة :	146992208,76	480860772,45	333868563,69
السلفات المصرفية :	-	-	-
الخزينة :	**146992208,76**	**480860772,45**	**333868563,69**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيتين الماليتين .

المؤسسة لديها خزينة موجبة في كلتا السنتين أي أن هناك سيولة تمثل ضمان للمؤسسة لتمويل استثماراتها واحتياجاتها المالية وعليها أن تستغلها بشكل أفضل في النشاط الاستغلالي لها، لأن ما يلاحظ أن هناك زيادة كبيرة في الخزينة من سنة إلى أخرى في المؤسسة وهذا ليس بمؤشر جيد اقتصاديا .

- ثانياً : تحليل الميزانية المالية بواسطة النسب المالية : من أجل معرفة كفاءة المؤسسة في إدارة استثماراتها واحتياجاتها المالية خلال الدورة وكذلك نجاح الإدارة في سياستها الإدارية للمشروع والأصول التي تمتلكها، يكون استخدام النسب المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة باعتبارها أكثر دلالة وتعبير من المؤشرات المالية السابقة ولأنها أكثر دقة ووضوح في تبيان ما إذا كانت هذه المؤسسة لها موارد كافية لتغطية الاحتياجات المالية لها وتغطية أصولها وكذلك حسن استخدام تلك الأصول أم لا.

وسنقوم بحساب مختلف النسب المالية الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة لسنتي 2013 و 2014 وتفسيرها من أجل أخذ صورة تقربنا من فهم الوضعية المالية للمؤسسة، بحيث سنعرض هذه النسب بالاعتماد على المعلومات المقدمة والميزانية المالية للمؤسسة وتلخيصها في جدول مساعد .

جدول رقم (3 - 12): النسب المالية للمؤسسة .

النسبة	العلاقة	سنة 2014	سنة 2013	نسبة مرجعية	التطور
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	2,11	2,76	اكبر من 1	0,65
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	0,51	0,60	اكبر من 1	0,09
نسبة المديونية	إجمالي الديون / إجمالي الأصول	0,76	0,79	أقل من0,5	0,03
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال لخاصة / مجموع الخصوم	0,23	0,20	اكبر من0,5	-0,03

نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	15,93	10,29	اكبر من 1	-5,64
نسبة السيولة المختصرة	(أصول متداولة- المخزونات)/ خصوم متداولة	11,93	8,65	0,3 وأقل من0,5	-3,28
نسبة السيولة الفورية	النقدية / ديون قصيرة الأجل	4,08	5,12	0,2 وأقل من0,3	1,04

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية .

من الجدول ومن خلال أرقام النسب المحسوبة :

1- نسبة التمويل الدائم : إن ارتفاع هذه النسبة دليل على أن رأس المال العامل موجب، والأموال الدائمة غطت كل الأصول الثابتة مع تحقيق فائض يستخدم في تمويل الأصول المتداولة رغم ارتفاعها عن النسبة المثالية (1)، ونلاحظ أن هناك زيادة في هذه النسبة بمقدار 0,65 نتيجة ارتفاع الأموال الدائمة بسبب النتيجة الموجبة المحققة خلال 2014 .

2- نسبة التمويل الخاص : من الجدول نجد أن المؤسسة حققت نسبة 0,51خلال 2013 ونسبة 0,60 خلال 2014، وبالرجوع إلى النسبة المرجعية نجد أن المؤسسة لا تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل استثماراتها الثابتة إلا أن هناك تطور ايجابي خلال 2014 وبنسبة 0,09 نتيجة ارتفاع الأموال الخاصة .

3- نسبة المديونية : المؤسسة حققت نسبة 0,76 ونسبة 0,79 خلال 2013 و2014على التوالي، وهي نسبة أكبر من 0,5 وهذا دليل على اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي في تغطية أصولها، مما ينعكس سلبا على سمعة المؤسسة لدى الغير من خلال ارتفاع درجة الخطر الذي قد يتعرض إليه المقرضون والممولون الخارجيين من أجل استعادة أموالهم ولذلك على المؤسسة العمل على تخفيض هذه النسبة .

4- نسبة الاستقلالية المالية : هذه النسبة لم تكن جيدة بالنسبة للمؤسسة خلال الفترتين، وهذا مؤشر على أن المؤسسة لا تعتمد على التمويل الذاتي لاستثماراتها كما أن هناك تراجع في هذه النسبة بمقدار 0,03 وذلك بسبب زيادة عناصر التمويل الخارجي ولذلك على المؤسسة تحسين هذه الوضعية من خلال رفع المساهمات في رأس المال الخاص، من أجل تحسين صورة المؤسسة لدى المتعاملين وإثبات قدرتها على التمويل الداخلي لاستثماراتها.

5- نسبة السيولة العامة : هذه النسبة كبيرة جدا خلال السنتين بشكل غير مبرر وهذا ما نفسره بعدم استخدام المؤسسة لأموالها بشكل اقتصادي، وهذا ليس في صالحها مما قد ينتج عنه ضياع فرص ربحية للمؤسسة، وما يلاحظ أيضا أنها خفضت من هذه النسبة في 2014 بحدود 5,64.

6- نسبة السيولة المختصرة : حققت المؤسسة خلال الفترتين نسبة مرتفعة جدا تدل على عدم استخدام المؤسسة لأموالها بشكل صحيح وارتفاع القيم غير الجاهزة والقيم الجاهزة بشكل كبير، إلا أنها تساعد المؤسسة على سداد التزاماتها القصيرة الأجل، وقد انخفضت هذه النسبة بمقدار 3,28 مقارنة بسنة 2013.

7- نسبة السيولة الفورية : القيم الجاهزة تستطيع تغطية كل الديون القصيرة الأجل خلال السنتين، فهي تمثل ضعف الالتزامات القصيرة الأجل أربعة أو خمس مرات، وهذا ما يدل على وجود سيولة مجمدة داخل المؤسسة غير مستخدمة وعلى المؤسسة تدارك هذا الأمر خلال الفترات القادمة .

- حساب نسب النشاط :

سنقوم بحساب مختلف معدلات دوران النشاط الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة لسنة 2013 و 2014 من أجل معرفة مدى قدرة المؤسسة على استخدام وإدارة أصولها في تحقيق المبيعات وكفاءة نشاطها، ويمكن عرض هذه المعدلات في جدول مساعد كالتالي :

جدول رقم (3 - 13): نسب النشاط .

معدل الدوران	العلاقة الرياضية	2013	2014
معدل دوران المخزون	تكلفة المبيعات / متوسط رصيد المخزون	65,33	105,92
معدل دوران المدينين	صافي المبيعات / متوسط رصيد المدينين	49,31	46,07
معدل دوران الدائنين	المشتريات الصافية / الدائنين+ أوراق الدفع	23,93	7,82
معدل دوران الأصول	صافي المبيعات /مجموع الأصول	0,69	0,52
معدل دوران الأصول المتداولة	صافي المبيعات / مجموع الأصول المتداولة	1,27	0,79

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة .

من الجدول نجد أن المؤسسة تقوم ببيع مخزونها السلعي 65,33 مرة في السنة وهذا خلال سنة 2013، وإذا ما قمنا بحسابه بعدد الأيام فيكون تقريبا بيع المخزون السلعي كل 6 أيام وهذا جيد بالنسبة للمؤسسة، أما بالنسبة لسنة 2014 فهناك تحسن جد جيد لعدد المرات التي يتم فيها تصريف المخزون، حيث بلغت 105.92 مرة في السنة أي كل 4 أيام وهذا دليل على كفاءة المؤسسة في تحقيق الأرباح .

نلاحظ من الجدول أن المؤسسة تقوم بتحصيل الحقوق من الزبائن 49,31 مرة في السنة وهذا خلال سنة 2013 أي كل 7 أيام وبالنظر إلى مدة تسديد الديون فنجد أن المؤسسة تقوم بتسديدها 23,93 مرة في نفس السنة أي كل 15 يوم وهذا يعتبر جيد بالنسبة لها حيث تقوم بالتحصيل من الزبائن قبل التسديد للموردين، أما خلال سنة 2014 فنجد أنها تقوم بالتحصيل 46,07 مرة أي كل 8 أيام تقريبا في حين تقوم بالتسديد للموردين 7,82 مرة في السنة أي كل 46 يوم تقريبا وهنا يمكن القول أن إدارة المؤسسة قد نجحت في تسيير مدة تحصيل الحقوق وتسديد الالتزامات .

ومن الجدول أيضا نجد أن المؤسسة حققت معدلات منخفضة في معدلات دوران الأصول والأصول المتداولة وهذا دليل على أن إدارة المؤسسة لم تقم باستغلال الموجودات بالشكل المثالي من أجل تحقيق مبيعات أفضل .

المبحث الثالث : جدول حسابات النتائج للمؤسسة :

سنقوم في هذا المبحث بإعداد جدول حسابات نتائج الوحدة، ومن ثم القيام بتحليله من خلال الوثائق والمعلومات المقدمة من طرف الوحدة محل الدراسة بتحليل النتائج الوسيطة التي يتضمنها الجدول، والتي تساعد على عملية التشخيص المالي للمؤسسة.

المطلب الأول : إعداد جدول حسابات النتائج للمؤسسة سنة 2013 و 2014 .

من أجل أن يكون هناك وضوح أكثر عن وضعية المؤسسة المالية لابد من الرجوع إلى قائمة مالية ذات أهمية كبيرة في المؤسسة، وهي جدول حسابات النتائج والذي يبين نتيجة المؤسسة خلال الدورة من ربح أو خسارة وهو هدف كل مؤسسة اقتصادية، كما يوضح أهم النتائج التي توصلت إليها المؤسسة وأهم ما تحملته من أعباء خلال نفس الدورة .

ويكمن دور هذا الجدول أيضا في معرفة احتياج المؤسسة المالي أم أنه لا يوجد هناك احتياج مالي لها وذلك من خلال النتيجة النهائية الصافية، فإذا كانت هناك نتيجة موجبة في نهاية الدورة فهذا يسمح للمؤسسة بضخ سيولة نقدية إضافية للخزينة داخل المؤسسة من أجل استخدامها في النشاط الاستغلالي لها، أما إذا كانت النتيجة خسارة فهذا يعني أن المؤسسة عليها تغطية تلك الخسارة خلال الدورات القادمة وهذا ما يجعل المؤسسة تبحث عن موارد مالية لتمويلها .

أما فيما يخص المؤسسة محل الدراسة (وحدة soexplast) فقد تم الحصول على جدول حسابات النتائج الخاص بها لكل من سنة 2013 وسنة 2014 والذي ستكون دراستنا من خلاله على نتائج هذه الوحدة، وفيمايلي جدول حسابات النتائج للوحدة :

جدول رقم (3-14): جدول حسابات النتائج لوحدة soexplast بالمدية لسنة2013 و 2014: الوحدة :دج.

العناصر	سنة 2013	سنة 2014
رقم الأعمال	72998106,84	769744346,14
الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون	10373537,8	-22485209,12
إنتاج السنة المالية	**740361644,64**	**747259137,02**
المشتريات المستهلكة	519351209,12	565406056,45
خدمات خارجية واستهلاكات أخرى	7474011,69	8448344,78
استهلاك السنة المالية	**526825220,81**	**573854401,23**
القيمة المضافة للاستغلال	**213536423,83**	**173404735,79**
أعباء المستخدمين	117776167,76	116653307,47
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	12139478,52	12740274
إجمالي فائض الاستغلال	**83620777,55**	**44011154,57**
المنتجات العملياتية الأخرى	4761783,94	10346675,57
الأعباء العملياتية الأخرى	7960699,34	130584,21
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات	13784264,44	15341907,71
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	12579786,52	15365349,67
النتيجة العملياتية	**49217384,23**	**54250684,64**
المنتوجات المالية	-	-
الأعباء المالية	1595362,8	584521,53
النتيجة المالية	**-1595362,8**	**-584521,53**
النتيجة العادية قبل الضرائب	**47621816,43**	**53669163,11**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج	-	-
الضرائب المؤجلة عن النتائج	-	-
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**47621816,43**	**53669163,11**
عناصر غير عادية (منتجات)	-	-
عناصر غير عادية (أعباء)	-	-
النتيجة غير العادية	-	-
صافي نتيجة السنة المالية	**47621816,43**	**53669163,11**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة .

المطلب الثاني : تحليل جدول حسابات النتائج للمؤسسة .

انطلاقا من جدول حسابات النتائج لوحدة soexplast بالمدية لسنتي 2013 و 2014، يمكن إعداد جدول يوضح تطور أعباء ونواتج المؤسسة وأهم النتائج المتحصل عليها في السنتين محل الدراسة،كما يساعد على تحليل نتائج جدول هذه المؤسسة ويكون الجدول كمايلي :

جدول رقم (3 - 15): تطور نتائج المؤسسة . **الوحدة : دج .**

البيان	سنة 2013	سنة 2014	التطور
رقم الأعمال	729988106,84	769744346,14	39756239,3
الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون	10373537,02	-22485209,12	-32858746,92
إنتاج السنة المالية	**740391644,64**	**747259137,02**	**6897492,38**
المشتريات المستهلكة	519351209,12	565406056,45	46054847,33
خدمات خارجية واستهلاكات أخرى	7474011,69	8448344,78	974333,09
استهلاك السنة المالية	**526825220,81**	**573854401,23**	**47029180,42**
القيمة المضافة للاستغلال	**213536423,83**	**173404735,79**	**-40131688,04**
أعباء المستخدمين	117776167,76	116653307,47	-1122860,29
الضرائب والرسوم المماثلة	12139478,52	12740274	600795,48
إجمالي فائض الاستغلال	**83620777,55**	**44011154,57**	**-39609622,98**
المنتجات العملياتية الأخرى	4761783,94	10346675,57	5584891,63
الأعباء العملياتية الأخرى	7960699,34	130584,21	-7830115,15
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات	43784264,44	15341907,71	-28442356,73
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	12579786,52	15365349,67	2785563,15
النتيجة العملياتية	**49217384,23**	**54250684,64**	**5033300,41**
الأعباء المالية	1595362,8	584521,53	-1010841,27
النتيجة المالية	**-1595362,8**	**-584521,53**	**-1010841,27**
النتيجة العادية قبل الضرائب	**47621816,43**	**53669163,11**	**6047352,68**
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	47621816,43	**53669163,11**	**6047352,68**
صافي نتيجة السنة المالية	47621816,43	**53669163,11**	**6047352,68**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حسابات النتائج لسنة 2013 و 2014.

من خلال الجدول السابق والمتعلق بتطور أعباء ونتائج المؤسسة لسنة 2013 وسنة 2014 وهذا كان بطرح أعباء ونواتج سنة 2014 من أعباء ونواتج سنة 2013 باعتبارها سنة الأساس، وكانت أهم الملاحظات والنتائج المتحصل عليها كمايلي :

نلاحظ أن المؤسسة حققت تطورا موجبا في رقم الأعمال يقدر بـ 39756239,3دج، ويرجع هذا إلى زيادة حجم المبيعات في سنة 2014، وهذا ما أدى إلى زيادة في حجم إنتاج السنة المالية بمقدار 6897492,92دج،كما نتج عن هذا التطور في الإنتاج زيادة في الأعباء وذلك بزيادة الاستهلاك في السنة المالية بمقدار كبير نوعا ما والذي قدر بـ 47029180,42دج، بحيث أثر ذلك سلباً على القيمة المضافة للمؤسسة بتراجع وانخفاض قدر بـ 40131688,04دج، نتيجة ارتفع الأعباء خلال سنة 2014، مما انعكس سلباً أيضا على إجمالي فائض الاستغلال بحيث سجلت المؤسسة تراجعا في الفائض الإجمالي للاستغلال بمقدار 39609622,98دج، إلا أن ارتفاع النواتج العملياتية وانخفاض الأعباء العملياتية خلال سنة 2014، مكنها من تحقيق تطور موجب في النتيجة العملياتية لها بزيادة تقدر بـ 5033300,41دج .

أما بالنسبة للنتيجة المالية للمؤسسة فقد حققت انخفاضا في النتيجة بسبب ارتفاع الأعباء المالية لها خلال السنتين دون المنتوجات المالية، إلا أن هذا لم يمنع المؤسسة من تحقيق نتيجة عادية للأنشطة التي تمارسها بقيمة موجبة، حيث هناك تطور ايجابي في النتيجة العادية بقيمة 6047352,68دج، وما نلاحظه من جدول حسابات النتائج الخاص بالمؤسسة أنه لم يتم تسجيل ضرائب على أرباح الشركات وهذا بسبب تحقيقها لنتيجة سالبة (خسارة) خلال الأربع سنوات الأخيرة، وطبقا لقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، فإنه تعفى المؤسسة من دفع الضرائب طوال تلك المدة مع ترحيل العجز (الخسارة) على مدار تلك السنوات، وبالتالي قد حققت المؤسسة نتيجة صافية خلال السنتين الماليتين 2013 و 2014 مع تطور في النتيجة بمقدار 60473446,68دج .

مما سبق يمكن القول أن المؤسسة نجحت في سياساتها الإدارية والتجارية وغيرها، المتبعة من خلال تحقيق أهم هدف للمؤسسة الاقتصادية وهو الربح أو النتيجة الموجبة وتحسينها من سنة لأخرى، مما يدل على رغبة المؤسسة في توسيع حجم النشاط الاستغلالي لها.

المبحث الرابع : جدول التمويل للمؤسسة سنة 2014 .

سنقوم خلال هذا المبحث بإعداد جدول التمويل أو ما يسمى بجدول الموارد والاستخدامات للمؤسسة محل الدراسة، ومن ثم القيام بتحليله من أجل معرفة التغيرات التي حصلت على رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل والخزينة، وأهم العناصر المكونة لهذا الجدول .

المطلب الأول : إعداد جدول التمويل للمؤسسة سنة 2014 .

قبل إعداد جدول التمويل لوحدة soexplast بالمدية لسنة 2014 يجب أن نقوم بتحديد عناصر الجدول وتحديد قيمتها التي تظهر في هذا الجدول، من خلال الاعتماد على الميزانيتين الماليتين والذي تم القيام بإعدادهما في المبحث الثالث انطلاقا من المعلومات المقدمة في الوثائق المتضمنة لها، والتي قدمت من قبل المؤسسة محل الدراسة .

- قدرة التمويل الذاتي : النتيجة الصافية + الإهتلاكات والمؤونات + باقي القيمة للاستثمارات المتنازل عنها – إيرادات التنازل عن الاستثمارات – إعانات محصلة للاستثمار .

قدرة التمويل الذاتي = 101290980,24دج .

- التنازل عن الاستثمارات : المؤسسة لم تقم بأي تنازل في الاستثمارات الثابتة خلال سنة 2014 .

- الرفع في الأموال الخاصة (رأس المال): من الميزانية المالية لسنة 2013 و 2014 نجد أن المؤسسة لم تقم برفع رأس المال خلال 2014 .

- الزيادة في الديون المالية : من الميزانية المالية لسنة 2014 نجد أن الديون الثابتة للمؤسسة قد ارتفعت خلال 2014 بقيمة 293746638,55دج .

- الديون قصيرة الأجل : هناك ارتفاع في قيمة الموردين خلال سنة 2014 وذلك بقيمة : 54191345,69دج .

- التغير في الخزينة : من الميزانية المالية للمؤسسة نلاحظ أن هناك سلفات مصرفية معدومة وبالتالي خزينة الخصوم تساوي الصفر ولا يوجد هناك تغير في الخزينة .

كل ما سبق كان متعلق بالتغيرات في جانب الموارد، وفيما يلي التغيرات المتعلقة بجانب الاستخدامات :

- حيازة استثمارات جديدة : هناك زيادة في قيمة الاستثمارات الثابتة خلال سنة 2014 بقيمة : 12352316,9دج.

- التخفيض في الأموال الخاصة (رأس المال): ليس هناك تخفيض في الأموال الخاصة للمؤسسة .

- مصاريف موزعة على عدة سنوات : ليس هناك مصاريف محملة على عدة سنوات بالنسبة لهذه المؤسسة .

- تسديد الديون المالية : لا يوجد تسديد للديون من قبل المؤسسة خلال 2014 .

- المخزونات : من الميزانية نجد أن هناك ارتفاع في المخزونات داخل المؤسسة سنة 2014 بقيمة 10282102,65دج .

- القيم غير جاهزة : هناك ارتفاع في القيم غير جاهزة بقيمة 48757159,13دج .

- القيم الجاهزة : من الميزانية نجد أن النقديات قد ارتفعت بقيمة 333868563,69دج .

ومن هنا يمكننا إعداد جدول التمويل للمؤسسة سنة 2014 كمايلي : (الصفحة الموالية) :

جدول رقم (3 - 16): جدول التمويل للمؤسسة . **الوحدة : دج .**

الاستخدامات	المبالغ	الموارد	المبالغ
الاستخدامات المستقرة		الموارد الدائمة	
حيازة استثمارات جديدة	**12352316,9**	القدرة على التمويل الذاتي caf	**101290980,24**
الأرباح الموزعة (توزيع النتائج)	**47621816,43**	التنازل عن الاستثمارات	**-**
تسديد الديون المالية	**-**	الرفع في الأموال الخاصة	**-**
التخفيض في الأموال الخاصة	**-**	الزيادة في الديون المالية	**293746638,55**
مصاريف موزعة على عدة سنوات			
مجموع الاستخدامات المستقرة	**59974133,33**	**مجموع الموارد الدائمة**	**395037618,79**
التغير في عناصر الاستغلال		التغير في موارد الاستغلال	
ارتفاع المخزونات	**10282102,65**	انخفاض المخزونات	**-**
ارتفاع قيم غير جاهزة	**48757159,13**	انخفاض القيم غير جاهزة	**-**
انخفاض الديون قصيرة الأجل	**-**	ارتفاع الديون قصيرة الأجل	**57844340,54**
مجموع التغير في عناصر الاستغلال	**59039261,78**	**مجموع التغير في موارد الاستغلال**	**57844340,54**
التغير في العناصر خارج الاستغلال	**-**	التغير في الموارد خارج الاستغلال	**-**
التغير في المدينون الآخرون		التغير في الدائنون الآخرون	

مجموع التغير في عناصر خارج الاستغلال	**-**	**مجموع التغير في الموارد خارج الاستغلال**	**-**
التغير في الخزينة	**333868563,69**	التغير في الخزينة	**-**
تغير القيم الجاهزة		التغير في السلفات و ديون الخزينة	
مجموع التغير في الخزينة	**333868563,69**	**مجموع التغير في الخزينة**	**-**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد علة الميزانيتين الماليتين للمؤسسة .

المطلب الثاني : تحليل جدول التمويل للمؤسسة سنة 2014 .

بعد إعداد جدول التمويل الخاص بالمؤسسة محل الدراسة (و حدة soexplast) يمكننا القيام بتحليله من أجل التعرف على التغيرات التي طرأت على أهم العناصر، وكذلك تغير كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة خلال سنة2014 وذلك بعد حساب تغير هذه المؤشرات الهامة والدالة على حسن تسيير المؤسسة لأصولها وتعاملها مع الاحتياجات المالية خلال نفس السنة انطلاقا من احتياجات السنة الماضية (2013) وسيكون ذلك كمايلي :

- إعداد جدول يبين تغيرات مؤشرات التوازن المالي :

جدول رقم (3 - 17): تغير مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة . **الوحدة : دج.**

المؤشر	العلاقة	الاستخدامات	الموارد	التغير في المؤشر
رأس المال العامل	استخدامات مستقرة – موارد دائمة	59974133,33	395037618,79	**335063485,46**
احتياجات رأس المال العامل	عناصر الاستغلال وخارج الاستغلال– موارد الاستغلال وخارج الاستغلال	59039261,78	57844340,54	**1194921,24**
الخزينة	استخدامات الخزينة – موارد الخزينة	333868563,69	00	**333868563,69**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول التمويل للمؤسسة .

من الجدول السابق نلاحظ أن هناك تغير موجب في رأس المال العامل الدائم (FR) خلال سنة 2014، وهذا يعني أن الاستخدامات المستقرة قد تم تمويلها عن طريق الموارد الدائمة للمؤسسة، ويعود ذلك إلى تحسين قدرة التمويل الذاتي داخل المؤسسة

وكذلك ارتفاع الديون طويلة الأجل خلال نفس السنة كما أن هناك تغير موجب في الاستخدامات المستقرة بسبب زيادة التثبيتات داخل المؤسسة وتوزيع نتائج السنة الماضية (نتيجة سنة 2013)، كل ذلك سمح للمؤسسة بتحسين ورفع رأس المال العامل الدائم بقيمة 335063485,46دج، والذي يمكنها استخدامه كمصدر تمويل إضافي لتغطية الاستخدامات المتداولة لها، ويعتبر ذلك مؤشرا هاما للمؤسسة من أجل استمرارية النشاط .

- التغير في احتياجات رأس المال العامل : من الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت ارتفاع في الاحتياج من رأس المال العامل بقيمة 1194921,24دج، خلال سنة 2014، وذلك بسبب ارتفاع بعض عناصر الاستغلال في المؤسسة بحيث نجد أن هناك ارتفاع في قيمة المخزونات والقيم الغير جاهزة بمقدار 10282102,65دج و 48757159,13دج على التوالي، مما أثر سلباً على المؤسسة في زيادة قيمة الاحتياج في رأس المال العامل، وهذا دليل على عدم قدرة المؤسسة في تخفيض قيمته خلال سنة 2014 ولذلك عليها العمل على تخفيضه في السنوات القادمة .

- التغير في الخزينة : من الجدول نلاحظ أن هناك تغير موجب في هذا المؤشر بحيث هناك أموال سائلة داخل المؤسسة، والتي يمكن لها الاستفادة منها والتصرف فيها خلال النشاط الاستغلالي لها، إلا أن هذا التغير لا يعتبر أمرا ايجابيا من الناحية الاقتصادية لأن تلك الأموال تعتبر سيولة مجمدة غير مستخدمة بشكل مثالي في النشاط، مما قد يضيع على المؤسسة فرص ربحية أخرى تزيد من مردودية المؤسسة المالية في المستقبل .

خلاصة الفصل :

من خلال قيامنا بالدراسة التطبيقية وتحليل وتشخيص الوضعية المالية لمؤسسة البلاستيك والمطاط وحدة SOEXPLAST بالمدية، يمكن القول أن المؤسسة قد تمكنت من تحقيق التوازن المالي على المدى الطويل خلال الفترة 2013 و 2014، وهذا من خلال تحقيق رأس مال عامل موجب كما حققت خزينة صافية موجبة، إلا أن هناك بعض الإختلالات في استغلال المؤسسة حيث أنها حققت احتياجات مالية موجبة خلال دورة الاستغلال أي أن الأصول المتداولة لها أكبر من الديون قصيرة الأجل، وبالتالي لم تستطع المؤسسة من تغطية استخدامات الاستغلال عن طريق موارد الاستغلال وهذا ما تم تأكيده من خلال جدول التمويل، والسبب الرئيسي في ذلك هو قيمة السيولة المجمدة والمتمثلة في البنك والصندوق الخاص بالمؤسسة وذلك ما تم ملاحظته من خلال نسب النشاط، حيث تظهر أنها لا تستغل كل أصولها أو أن هناك أصول زائدة لا حاجة للمؤسسة إليها وعلى المؤسسة أن تتدارك ذلك من أجل تغطية احتياجات الاستغلال لها .

وفي الأخير يمكن القول أن رغم النقائص التي تمت ملاحظتها وتسجيلها فيما يخص وضعية المؤسسة المالية وأدائها، إلا أنها تبقى في وضعية تسمح لها بالقيام بوظائفها المختلفة دون أي صعوبات .

الخاتمة العامة

خاتمة :

تعتبر الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال من بين أكبر المشاكل المالية التي تعاني منها أغلب المؤسسات الاقتصادية خلال الدورة، حيث تعيق هذه المشكلة سير النشاط العادي للمؤسسة وتخفض من الأرباح المحققة في الأوقات العادية للنشاط، وهذه الاحتياجات تسبب الكثير من معوقات تطور المؤسسة، ولأن المؤسسة هي مجموعة من الموارد البشرية والمادية والمالية المتداخلة فيما بينها والمتناسقة والمنظمة من أجل تحقيق أهداف مسطرة مسبقا، يجب أن تتوفر تلك الموارد السابقة بالشكل المطلوب وبالقدر الكافي كشروط لازمة في المؤسسة من أجل تحقيق تلك الأهداف، فنقص الموارد المالية للمؤسسة يؤدي بها حتما إلى ظهور احتياجات مالية خلال دورتها الاستغلالية .

إن الحكم على وضعية المؤسسة الاقتصادية ماليا واقتصاديا يمر بسلسلة من الدراسات التشخيصية للوضعية المالية، ولا يتم ذلك إلا من خلال توفر المعلومات المالية والمحاسبية الخاصة بالمؤسسة، وغالبا ما تكون هذه المعلومات متضمنة في بعض الوثائق المحاسبية ومن أهمها قائمة الميزانية المالية والتي تعبر عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، ودليل قول ذلك أنها تعتمد على القيم الحقيقية لأصول وخصوم المؤسسة انطلاقا من عناصر الميزانية المحاسبية، وهذا من خلال إعادة تقييمها وإبعاد العناصر غير الحقيقية منها، أما بالنسبة لجدول حسابات النتائج فهو يعتبر قائمة ذات أهمية كبيرة لدى المؤسسة الاقتصادية والمتعاملين معها من خلال إظهار نتائج الاستغلال للمؤسسة في الدورة، كما أن هناك وثيقة أخرى لا تقل أهمية عن سابقيها وهي جدول التمويل الذي يبين التغيرات والتطورات التي حدثت خلال الدورة مقارنة بدورات سابقة .

بعد توفر هذه المعلومات يجب إجراء عملية التحليل من أجل تحديد احتياج المؤسسة المالي، وعملية التحليل تتم من خلال استخراج بعض المؤشرات والنسب المالية المعتمدة في إظهار وضعية المؤسسة من ذلك، وتتمثل هذه المؤشرات في مؤشرات التوازن المالي، وهي رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة، أما بالنسبة للنسب المالية فتتمثل في نسب السيولة ونسب التمويل أو الهيكلة ونسب النشاط، كل تلك النسب تبين لنا كفاءة إدارة المؤسسة في تسيير ممتلكاتها، وأهم مؤشر في موضوعنا هو احتياجات رأس المال العامل، فتحقيق مؤشر موجب يعني أن المؤسسة لديها احتياجات مالية خلال الدورة يجب تغطيتها باستخدام مصادر التمويل المناسبة بالنسبة للمؤسسة وتتمثل هذه المصادر في التمويل الذاتي وزيادة رأس المال كمصادر تمويل داخلية، أو عن طريق الديون من قروض بنكية والتي تعتبر مصدر تمويل كلاسيكي تعتمده أغلب المؤسسات الاقتصادية، وكذلك قروض الإيجار والقروض السندية والائتمان التجاري كمصادر تمويل خارجية .

وكحوصلة لهذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية :

1- نتائج اختبار الفرضيات :

- الفرضية الأولى صحيحة : فالاحتياجات المالية لدورة الاستغلال هي ذلك الجزء من الأموال الذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي واستمرارية نشاطها .

- الفرضية الثانية صحيحة : فتشخيص وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة لا يتم إلا بتحليل الأرقام المالية الموجودة في الوثائق المحاسبية عن طريق النسب والمؤشرات ذات الدلالة .

- الفرضية الثالثة صحيحة : فالمؤسسة تعتمد على أحد المصادر التمويلية المتاحة لديها، إما عن طريق التمويل الذاتي أو عن طريق التمويل الخارجي .

2- نتائج الدراسة :

من خلال إسقاط الدراسة النظرية على المؤسسة الوطنية للبلاستيك والمطاط وحدة المدية خلال الفترة 2013 و2014 تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها كمايلي :

- المؤسسة لا تقوم بإعادة تقييم أصولها وهذا يعتبر أمرا سلبياً، لأنه لا يسمح بإظهار الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة .

- تطور أصول المؤسسة من سنة لأخرى، فالمؤسسة قادرة على تنمية ذمتها المالية .

- حققت المؤسسة رأس مال عامل موجب، فالمؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل وتستطيع تمويل أصولها المتداولة بأموال دائمة وتحقق بذلك هامش أمان .

- المؤسسة حققت رأس مال عامل خاص سالب خلال السنتين، فهي لا تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل استثماراتها .

- المؤسسة حققت احتياجات رأس مال عامل موجبة، وبالتالي المؤسسة لديها احتياجات مالية خلال الدورتين، لذلك على المؤسسة تغطيتها وتوفير مصادر أموال لذلك .

- المؤسسة لديها ديون كبيرة خلال الدورتين، وهذا ما يبرر اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل الخارجية بدل التمويل الذاتي .

- تمتلك المؤسسة سيولة نقدية كبيرة جدا، تعتبر كسيولة مجمدة وغير مستغلة، مما ساهم في تحقيق احتياجات مالية موجبة للمؤسسة .

- المؤسسة حققت نتيجة صافية موجبة خلال السنتين، مما يسمح لها بضخ سيولة مالية إضافية داخل المؤسسة .

- من خلال التحليل الحركي عن طريق جدول التمويل نجد أن المؤسسة حققت تطورا ايجابيا في رأس المال العامل وبالتالي فهي قد حققت موردا، كما حققت ارتفاع في احتياجات رأس المال العامل وبالتالي يعتبر استخداما للمؤسسة، أما بالنسبة للخزينة فهناك ارتفاع في قيمتها مما أدى إلى تجميد سيولة أكبر وعدم استخدامها من طرف المؤسسة .

3- التوصيات :

بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات أو الاقتراحات والتي نراها تتماشى مع ما تم التوصل إليه في هذا البحث، وتتمثل في :

- على المؤسسة إعادة تقييم أصولها من أجل إظهار الوضعية المالية الحقيقية لها .

- يمكن للمؤسسة الاستفادة من الأموال المجمدة في الخزينة خلال دورة الاستغلال .

- تمويل الاحتياجات المالية عن طريق فائض رأس المال العامل المحقق خلال الدورة .

- الحصول على موارد مالية إضافية قصيرة الأجل لتمويل احتياجاتها المالية .

- تخفيض قيمة الديون الطويلة والاعتماد على مصادر التمويل الداخلية .

4- آفاق للبحث :

بعد إتمام هذا البحث المتواضع نقترح على الباحثين المهتمين بهذا التخصص بعض المواضيع التي يمكن البحث فيها مستقبلا :

- تأثير السياسات التمويلية على أداء المؤسسة الاقتصادية .

- دور عملية التخطيط المالي في مواجهة الخطر الاستغلالي .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

- الكتب:

1- زياد رمضان، محمود الخلايلة، التحليل والتخطيط المالي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2013.

10- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي - الإدارة المالية - الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 .

11- مفلح عقل محمد، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية ، 2006 .

12- نعيم دهمش، مبادئ المحاسبة، الطبعة الثانية، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2005 .

13- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات - الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005 .

14- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2003 .

15- أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002 .

16- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير- تحليل مالي- دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000.

17- محمد الصيرفي، التحليل المالي - وجهة نظر إدارية محاسبية - الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

18- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر .

2- يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012 .

3- غسان السبلاني، التحليل المالي وآليات صنع القرار، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2011 .

4- زغيب مليكة، مولود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 .

5- وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009 .

6- عاطف وليم اندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008 .

7- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008 .

8- حنفي عبد الغفار، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2007 .

9- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007 .

- المذكرات :

1- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية، 2009 .

2- قربة معمر، التشخيص المالي والاقتصادي ودوره في بناء الأهداف في مؤسسة مطاحن الأغواط، مذكرة ماجستير، البليدة، 2005.

3- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، 2002 .

- الجرائد الرسمية :

1- الجريدة الرسمية، العدد 19، السنة 2009 .

- الملتقيات :

1- مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية، ديسمبر 2011، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة .

الملاحق